مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

حزمة الإجراءات الإصلاحية لتشجيع القطاع الخاص

(مايو 2022- سبتمبر 2023)

(مسودة أولية)

سبتمبر 2023

مجلس الوزراء

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

قائمة المحتويات

مقدمة	٣
أولًا: لمحة عن حزمة الإجراءات الإصلاحية بالقطاع الخاص التي تبنتها الحكومة المصرية خلال الفترة (مايو ٢٠٢٢- سبتمبر ٢٠٢٣)	٧
الإجراءات الإصلاحية المنفذة	١١
المحور الأول: تعزيز مرونة وإصلاحات سياسة سعر الصرف (٦ إجراءات إصلاحية)	١٢
المحور الثاني: تعزيز المنافسة والحياد التنافسي (٩ إجراءات إصلاحية)	١٣
المحور الثالث: تشجيع القطاع الصناعي (٤٦ إجراءً إصلاحيًا)	١٥
المحور الرابع: دعم الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال (٤٠ إجراءً إصلاحيًا)	٢٣
المحور الخامس: إصلاحات الأطر القانونية والتنظيمية والمؤسسية (٢٧ إجراءً إصلاحيًا)	٣٥
المحور السادس: تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة (١٦ إجراءً إصلاحيًا)	٣٩
الإجراءات المستقبلية	٤٥
المحور الأول: الإجراءات الخاصة بتنفيذ الطروحات والتخارج وجذب استثمارات القطاع الخاص (٩ إجراءات إصلاحيَّة)	٤٦
المحور الثاني: الحوكمة والشفافية وتنظيم الأسواق (٨ إجراءات إصلاحيَّة)	٤٨
المحور الثالث: إصلاحات لتحسين بيئة الاستثمار ودفع تنافسية الاقتصاد المصري (١٠ إجراءات إصلاحيَّة)	٤٩

ثانيًا: رؤية المؤسسات الدولية للإصلاحات المصرية ٥١

١- الإصلاحات الهيكلية ٥٢

٢- السياسات النقدية والمصرفية ٥٢

٣- العجز الكلي والدين الحكومي ٥٣

٤- برنامج صندوق النقد الدولي ٥٤

٥- الاستثمار الأجنبي المباشر ٥٤

٦- تنمية قطاع الطاقة ٥٥

٧- تنمية سيناء ٥٦

٨- مواجهة مصر للأزمات المتلاحقة ٥٧

٩- الإجراءات المستقبلية ٥٨

مرفق (١): الموقف الإجمالي للإجراءات الإصلاحية لتشجيع القطاع الخاص خلال الفترة (مايو ٢٠٢٢ - سبتمبر ٢٠٢٣) ٦٠

مقدمة

تعمل الحكومة المصرية في المرحلة الراهنة على البناء على المكتسبات المحققة في إطار المرحلة الأولى من البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، والتي تم تنفيذها خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠١٩)، من خلال المضي قدما في تنفيذ المرحلة الثانية من البرنامج، والتي تتضمن العديد من تدابير الإصلاح على مستوى السياسات الاقتصادية الكلية والسياسات القطاعية من خلال:

- التركيز على الإصلاحات الهيكلية الداعمة للنمو الاقتصادي والتشغيل (٦ محاور إصلاح، و٣٢ سياسة وهدفا، و٨٨ إصلاحا هيكليا إجرائيا وتشريعيا ذا أولوية من إجمالي ٣١٠ إجراءات إصلاحية).
- التركيز على السياسات الاقتصادية التي تستهدف المزيد من تمكين القطاع الخاص لرفع نسبة مساهمته في جملة الاستثمارات الكلية إلى ٦٥٪ خلال السنوات الثلاث المقبلة من خلال تطبيق وثيقة سياسة ملكية الدولة للأصول وتعزيز الحياد التنافسي، ومنظومة متكاملة من الحوافز الاستثمارية للقطاعات ذات الأولوية.
- تبني سياسات تستهدف دعم وزيادة نصيب قطاعات الزراعة والصناعة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الناتج المحلي الإجمالي إلى ما بين ٣٠-٣٥٪ في عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤ لتعزيز مرونة الاقتصاد المصري في مواجهة الأزمات الاقتصادية.
- رفع معدلات الاستثمار الصناعي بشكل مستدام، وتعميق وتوطين الصناعة، ونمو سلاسل التوريد المحلية وتعميق التشابكات، والاندماج الأعلى في سلاسل القيمة العالمية والإقليمية.
- الحفاظ على الانضباط المالي، وخفض عجز الموازنة إلى ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وتحقيق فائض أولي في الموازنة العامة للدولة بصورة دائمة بنسبة ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بما يساهم في خفض المديونية وتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي للموازنة العامة للدولة، وضمان الأمان للأجيال الحالية والمستقبلية.

- عودة المسار النزولي لنسبة المديونية الحكومية للناتج المحلي الإجمالي بدءً من العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ مع استهداف خفض المديونية إلى أقل من ٨٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي مع نهاية يونيو ٢٠٢٧، وخفض فاتورة خدمة دين أجهزة الموازنة إلى ٦,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٧، وإطالة عمر دين أجهزة الموازنة ليقترب من ٥ سنوات في المدى المتوسط لتخفيض الحاجة إلى التمويل السريع.
- توطين أهداف التنمية المستدامة على مستوى كل محافظات الجمهورية.

في هذا الإطار، انصب جانب كبير من الإصلاحات التي تم تبنيها على تشجيع القطاع الخاص، ولا سيما من خلال بلورة واعتماد فلسفة الدولة ونهجها ودستورها الاقتصادي للمزيد من تمكين القطاع الخاص من خلال إطلاق "وثيقة سياسة ملكية الدولة" بهدف زيادة مستويات مساهمته في الاستثمار والناتج المحلي الإجمالي والتشغيل والتصدير.

استنادًا إلى رؤية الدولة لتشجيع القطاع الخاص، قامت الحكومة المصرية بوضع سياسة متكاملة لشكل ملكية الدولة للأصول، ومقترحات تعزيز دور القطاع الخاص على مستوى القطاعات المختلفة؛ حتى يكون هناك منطق وراء تواجد الدولة في النشاط الاقتصادي، وذلك استنادًا إلى التجارب الدولية الناجحة، والدروس المستفادة من الأزمات العالمية التي أثَّرت على الدولة خلال السنوات السابقة، حيث تستهدف سياسة ملكية الدولة، على وجه الخصوص، ما يلي:

- **رفع معدلات النمو الاقتصادي إلى مستويات محقِّقة لطموحات المصريين**، وذلك عن طريق رفع معدل الاستثمار إلى ما يتراوح بين ٢٥٪ و٣٠٪، بما يسهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي إلى ما بين ٧٪ و٩٪ لتوفير فرص عمل كفيلة بخفض معدلات البطالة.
- **تمكين القطاع الخاص المصري**، وتوفير فرص متنوعة لتواجده في الأنشطة الاقتصادية كافة، بما يساعد على رفع نسبة مساهمته الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، والاستثمارات المنفذة، والتشغيل، والصادرات، والإيرادات الحكومية.
- **تركيز تدخُل الدولة لضخّ الاستثمارات** وملكية الأصول في قطاعات رئيسة يُعد عملًا أصيلًا للدولة، بما يشمل القطاعات التي يعزف القطاع الخاص عن الدخول فيها، في حين ينعكس تطوير تلك القطاعات بشكل مباشر على تحسين بيئة العمل للقطاع الخاص.
- **حوكمة تواجد الدولة في الأنشطة الاقتصادية**، حيث تستهدف الحكومة التواجد في القطاعات الاقتصادية وفقًا لمعايير محددة، كما يتم التحول من إدارة مؤسسات الدولة إلى إدارة رأس مال الدولة، وذلك من خلال تحديد آليات تخارج الدولة من الأصول المملوكة لها سواء من الإدارة أو الملكية.
- **تحقيق وفورات مالية** تُمكِّن من دعم أوضاع الموازنة العامة، وتحقيق الانضباط المالي، وضمان الاستدامة المالية، وتعزيز قدرة الدولة المالية على دعم شبكات الأمان الاجتماعي؛ لحماية الفئات الهشَّة، وزيادة مستويات قدرة صمود الاقتصاد المصري أمام الأزمات.

وكنتيجة لتعرض الاقتصاد المصري للضغوطات الناتجة عن الأزمات الاقتصادية العالمية المتتالية والمتزامنة في آن واحد، ولتخفيف حدة الصعوبات التي تواجه التوازنات الداخلية والخارجية للاقتصاد المصري وقعّت مصر اتفاقا مدته ٤٦ شهرًا مع صندوق النقد الدولي في إطار "تسهيل الصندوق الممدَّد" بقيمة ٢٣٥٠,١٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (أي ما يعادل ١١٥,٤٪ من حصة العضوية في الصندوق أو حوالي ٣ مليارات دولار أمريكي). يتيح قرار المجلس التنفيذي صرف دفعة فورية بقيمة ٢٦١,١٣ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (أي ما يعادل ٣٤٧ مليون دولار أمريكي) للمساعدة في تلبية احتياجات ميزان المدفوعات ودعم الموازنة.

يطمح البرنامج الاقتصادي للسلطات المدعوم باتفاق "تسهيل الصندوق الممدَّد" إلى تنفيذ حزمة شاملة من السياسات الهادفة إلى الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي، واستعادة الاحتياطيات الوقائية، وتمهيد الطريق نحو تحقيق نمو مستدام، وشامل بقيادة القطاع الخاص.

وتحديدًا، تتضمن حزمة السياسات:

١- التحول الدائم إلى نظام سعر الصرف المرن لتعزيز الصلابة في مواجهة الصدمات الخارجية وإعادة بناء الاحتياطيات الوقائية الخارجية.

٢- تنفيذ سياسة نقدية تهدف إلى تخفيض معدلات التضخم تدريجيًا تماشيًا مع أهداف البنك المركزي.

٣- الضبط المالي وإدارة الدين لضمان تراجع نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي، واحتواء إجمالي الاحتياجات التمويلية، مع زيادة الإنفاق الاجتماعي، وتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي لحماية الفئات الضعيفة.

٤- إدارة المشروعات الاستثمارية الوطنية بما يحقق استدامة المركز الخارجي، والاستقرار الاقتصادي.

٥- تبني إصلاحات هيكلية واسعة لتسهيل تحقيق النمو بقيادة القطاع الخاص، وضمان المنافسة العادلة بين جميع الكيانات الاقتصادية، وتعزيز الحوكمة والشفافية في القطاع العام.

أولًا:

لمحة عن حزمة الإجراءات الإصلاحية بالقطاع الخاص التي تبنتها الحكومة المصرية خلال الفترة (مايو ٢٠٢٢- سبتمبر ٢٠٢٣)

أولًا: لمحة عن حزمة الإجراءات الإصلاحية بالقطاع الخاص التي تبنتها الحكومة المصرية خلال الفترة (مايو ٢٠٢٢- سبتمبر ٢٠٢٣)

في سياق سعي الحكومة المصرية إلى تبني العديد من الإصلاحات الداعمة لدفع وتيرة النمو الاقتصادي والوصول إلى معدلات نمو مدفوعة بالأساس بنمو القطاع الخاص، والتي تمثل الهدف الرئيس لوثيقة سياسة ملكية الدولة، وفي إطار حرص الحكومة المصرية على تنفيذ سياسة ملكية الدولة التي وافق عليها فخامة رئيس الجمهورية الرئيس عبد الفتاح السيسي بنهاية شهر ديسمبر ٢٠٢٢، اهتمت الحكومة المصرية بتنفيذ مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والإصلاحات في بيئة ومُناخ الأعمال بما يساعد على تذليل التحديات التي تواجه تفعيل دور القطاع الخاص، وزيادة مستويات مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وخلق فرص العمل والاستثمارات ومعدلات التصدير.

في هذا الإطار، بلغ إجمالي الإجراءات الإصلاحية المنفذة والمستقبلية نحو (١٧١) إجراءً إصلاحيًّا داعمًا للقطاع الخاص، وتتوزع الإجراءات الإصلاحية المنفذة على (٦) محاور رئيسة بما يشمل:

١- تعزيز مرونة سياسة وإصلاحات سعر الصرف.

٢- تعزيز المنافسة والحياد التنافسي.

٣- تشجيع القطاع الصناعي.

٤- دعم الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال.

٥- إصلاحات الأطر القانونية والتنظيمية والمؤسسية.

٦- تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة.

ويتضح من واقع توزيع الإجراءات الإصلاحية المنفذة خلال الفترة (مايو ٢٠٢٢- سبتمبر ٢٠٢٣)، والبالغ عددها نحو (١٤٤)، تركز جانب كبير منها على كل من تشجيع القطاع الصناعي، ودعم الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال بواقع (٤٦) و(٤٠) إجراء على التوالي، وبنسبة ٦٠٪ من إجمالي الإجراءات الإصلاحية المنفذة، وذلك كما يتضح من الشكلين رقم (١) و(٢).

شكل رقم (١)
عدد الإجراءات الإصلاحية المنفذة الداعمة للقطاع الخاص

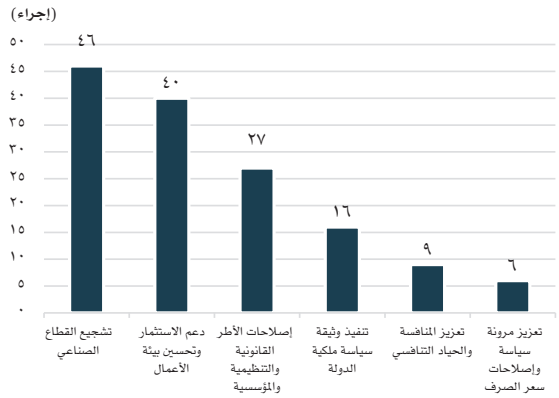

شكل رقم (٢)
التوزيع النسبي للإجراءات الإصلاحية المنفذة الداعمة للقطاع الخاص

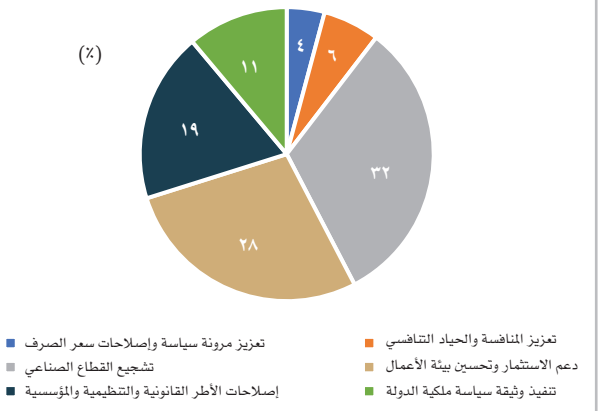

فيما تعتزم الحكومة المصرية العمل على تنفيذ حزمة أخرى من الإجراءات الإصلاحية المستقبلية الداعمة للقطاع الخاص بواقع (٢٧) إجراءً إصلاحيًّا على (٣) محاور رئيسة، بما يشمل:

١- الإجراءات الخاصة بتنفيذ الطروحات والتخارج وجذب استثمارات القطاع الخاص.

٢- الحوكمة والشفافية وتنظيم الأسواق.

٣- إصلاحات لتحسين بيئة الاستثمار ودفع تنافسية الاقتصاد المصري.

وتتركز الإجراءات الإصلاحية المستقبلية بشكل رئيس في الإصلاحات ذات الصلة بالإجراءات الخاصة بإصلاحات لتحسين بيئة الاستثمار ودفع تنافسية الاقتصاد المصري، والإجراءات الخاصة بتنفيذ الطروحات والتخارج وجذب استثمارات القطاع الخاص بواقع (١٠) و(٩) إجراءات على التوالي، وبنسبة ٧٠٪ من إجمالي الإصلاحات المستقبلية التي تنوي الحكومة تنفيذها، وذلك كما يوضحه الشكلان التاليان رقم (٣) و(٤).

شكل رقم (٣)
عدد الإجراءات الإصلاحية المستقبلية الداعمة للقطاع الخاص

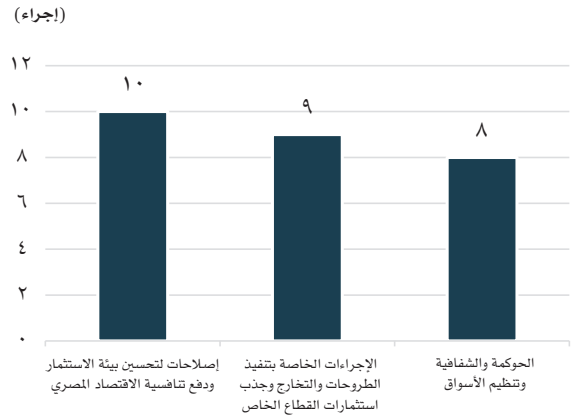

شكل رقم (٤)
التوزيع النسبي للإجراءات الإصلاحية المستقبلية الداعمة للقطاع الخاص

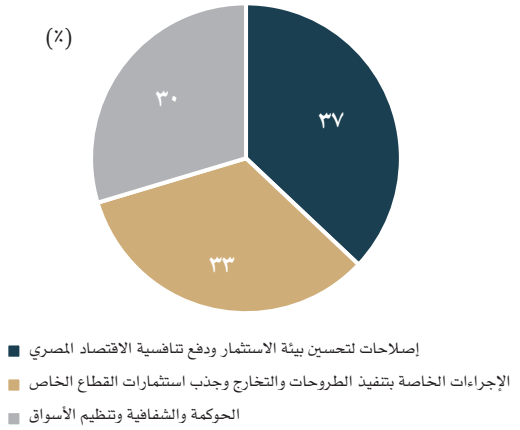

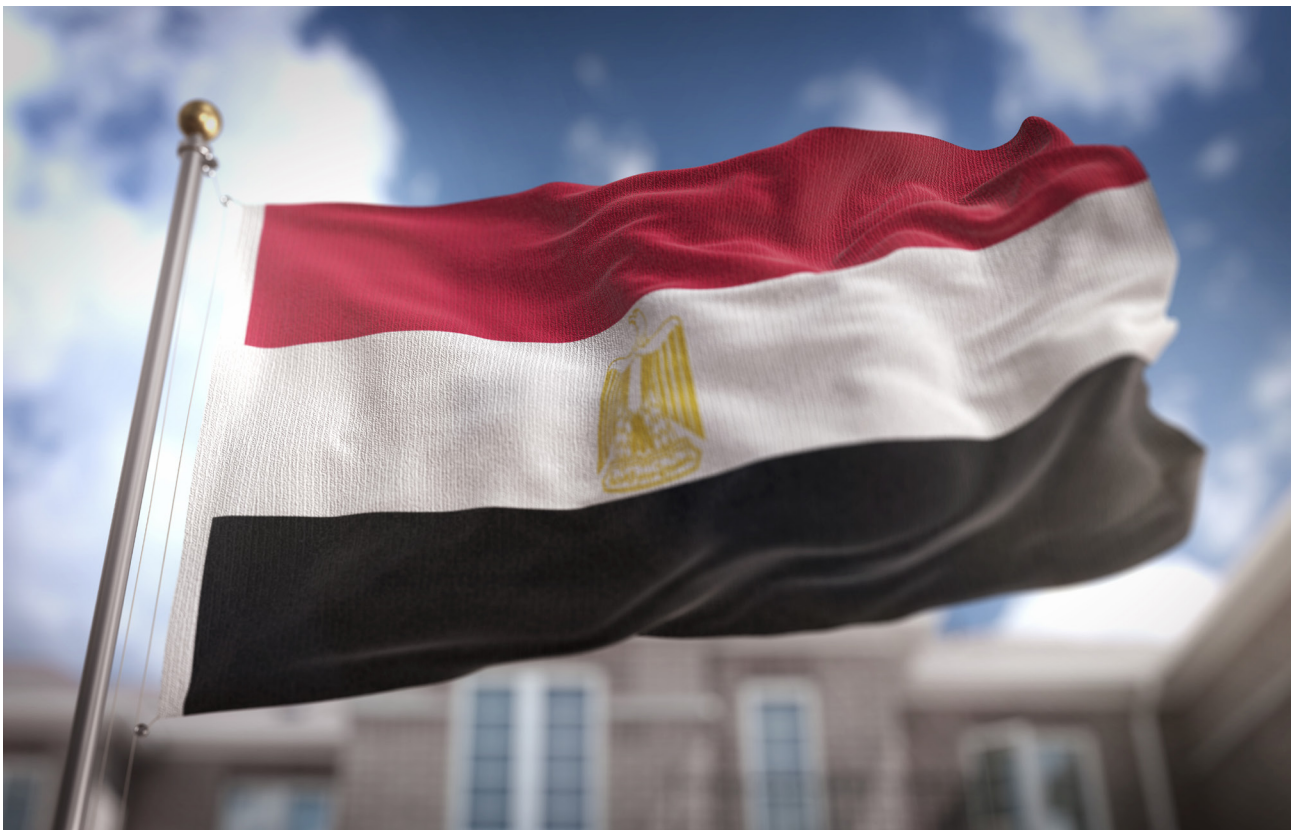

أ.الإجراءات الإصلاحية المنفذة

أ. الإجراءات الإصلاحية المنفذة

قامت الحكومة بتنفيذ نحو **144** إجـــراءً إصلاحيًّا

مقسمة على **6** محـــاور أساسـية

وذلك على النحو التالي:

المحور الأول: تعزيز مرونة وإصلاحات سياسة سعر الصرف (٦ إجراءات إصلاحية)

نفذت الحكومة العديد من الإجراءات الخاصة بضبط سياسة سعر الصرف، ومنها تحرير سعر الصرف في شهري أكتوبر ٢٠٢٢ ويناير ٢٠٢٣، وصدور قرار بترشيد الإنفاق الدولاري، والسماح للبنوك بالقيام بعمليات الصرف الآجلة لغير أغراض المضاربة، وإطلاق التعامل بنظام المشتقات، وطرح بنكي الأهلي ومصر شهادات ادخار جديدة للمصريين والأجانب بالدولار لمدة ثلاث سنوات، بسعر عائد سنوي ٧٪ و٩٪، وذلك بما يشمل الإجراءات التفصيلية التالية:

١- **تعزيز مستويات مرونة سياسة سعر الصرف (أكتوبر ٢٠٢٢، ويناير ٢٠٢٣)**، بحيث يعكس سعر الصرف قيمة الجنيه المصري مقابل العملات الأجنبية بواسطة قوى العرض والطلب في إطار نظام سعر صرف مرن، مع إعطاء الأولوية للهدف الأساسي للبنك المركزي المتمثل في تحقيق استقرار الأسعار. وبما يُمكن كذلك البنك المركزي المصري من العمل على تكوين والحفاظ على مستويات كافية من احتياطيات النقد الأجنبي، وهو ما ظهر واضحًا في التحركات التي قام بها البنك المركزي المصري في هذا الصدد خلال شهري أكتوبر ٢٠٢٢، ويناير ٢٠٢٣. وهو ما ترجمه عدد من المؤشرات الإيجابية التي تم رصدها عن طريق البنك المركزي بسوق الصرف، لا سيما في شهر يناير ٢٠٢٣، والمتمثلة في زيادة كبيرة في حصيلة البنوك من النقد الأجنبي، سواء من السوق المحلية، أو حصيلة تحويلات المصريين بالخارج، وكذلك من قطاع السياحة. كما تم رصد عمليات دخول مستثمرين أجانب للسوق المصرية مرة أخرى، منذ ١١ يناير، علاوةً على طفرة كبيرة في مبالغ التداول في سوق الإنتربنك، حيث سجلت مبالغ التداول منذ ١١ يناير زيادة تجاوزت الـ ٢٠ ضعف مقارنةً بالمبالغ اليومية المسجلة مسبقًا في إشارة إلى الحراك الإيجابي لسوق الصرف الأجنبي.

٢- **الإلغاء التدريجي لنظام الاعتمادات المستندية والعودة لمستندات التحصيل (أكتوبر ٢٠٢٢)**: حيث أعلن البنك المركزي في شهر أكتوبر ٢٠٢٢ عن الإلغاء التدريجي للتعليمات الصادرة بتاريخ ١٣ فبراير ٢٠٢٢ والخاصة باستخدام الاعتمادات المستندية في عمليات تمويل الاستيراد حتى إتمام الإلغاء الكامل لها في ديسمبر ٢٠٢٢.

٣- **السماح للبنوك بالقيام بعمليات الصرف الآجلة للعملاء (أكتوبر ٢٠٢٢)**: صدور قرار من قبل البنك المركزي المصري للسماح للبنوك بالقيام بعمليات الصرف الآجلة للعملاء من الشركات لغير أغراض المضاربة وبهدف تغطية مراكز العملاء الناتجة عن العمليات التجارية، والتي تتم عن البنك ذاته، والسماح للبنوك بالقيام بعمليات الصرف الآجلة مع البنوك المحلية لغير أغراض المضاربة.

٤- **ترشيد الإنفاق الدولاري (يناير ٢٠٢٣)**: من خلال صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٩ لسنة ٢٠٢٣ بترشيد الإنفاق الدولاري، وبحيث يُعمل بهذا القرار في شأن ترشيد الإنفاق العام بالجهات المتضمنة في الموازنة العامة للدولة والهيئات العامة الاقتصادية حتى نهاية العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣، وتسري أحكام هذا القرار على جميع أبواب استخدامات الموازنة العامة للدولة فيما عدا الباب السادس "شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات).

٥- **إطلاق التعامل بنظام المشتقات (يناير ٢٠٢٣)**: عمل البنك المركزي المصري على بناء وتطوير سوق المشتقات المالية بهدف تعميق سوق الصرف الأجنبي ورفع مستويات السيولة بالعملة الأجنبية من خلال قيام البنوك بالترويج لعمليات المشتقات المالية بسوق الصرف، بهدف تقديم خدمة مالية متكاملة تتيح لعملاء البنوك التحوط ضد مخاطر تذبذبات أسعار الصرف.

٦- **طرح بنكي الأهلي ومصر شهادات ادخار جديدة للمصريين والأجانب بالدولار لمدة ثلاث سنوات**، بسعر عائد سنوي ٧٪ و٩٪، (يوليو ٢٠٢٣)، حيث إن إصدار أوعية ادخارية بالدولار وسيلة قوية لزيادة الحصيلة الدولارية؛ لأنها تجذب تحويلات المصريين العاملين بالخارج وحائزي العملة الخضراء في الداخل؛ مما يساعد على تضييق الفجوة بين السعر الرسمي للدولار وسعر السوق الموازية.

المحور الثاني: تعزيز المنافسة والحياد التنافسي (٩ إجراءات إصلاحية)

تولي الحكومة المزيد من الاهتمام بتعزيز المنافسة والحياد التنافسي؛ ففي هذا الإطار، تم إنشاء اللجنة العليا للحياد التنافسي، واعتماد استراتيجية جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية (٢٠٢١-٢٠٢٥)، وتشكيل اللجنة العليا للحياد التنافسي برئاسة رئيس الوزراء، وإطلاق استراتيجية الملكية الفكرية (٢٠٢٢-٢٠٢٧)، كما قام جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية باتخاذ قرارات بشأن ٣٦٣ حالة في القطاعات والأسواق المختلفة، وذلك بما يشمل الإجراءات التفصيلية التالية:

١- **تأسيس إدارة دعم سياسة المنافسة والحياد التنافسي (مايو ٢٠٢٢)**: تأسيس إدارة متخصصة لدعم سياسة المنافسة والحياد التنافسي داخل جهاز حماية المنافسة تطبيقًا لأحكام المادة (١١/٥) من قانون حماية المنافسة، والخاصة بإبداء الرأي في القرارات والسياسات واللوائح المتعلقة بالمنافسة، إضافةً إلى قيام الجهاز بإعداد "إرشادات دعم سياسات المنافسة والحياد التنافسي"، والتي تستهدف دعم متخذي القرار وتتضمن توضيحًا بشكل مفصل ومبسط للمنهجية المتبعة لتقييم آثار مختلف الأدوات التنظيمية على المنافسة.

٢- **تشكيل اللجنة العليا للحياد التنافسي (يونيو ٢٠٢٢)**: تم تأسيس اللجنة العليا للحياد التنافسي برئاسة رئيس الوزراء في شهر يونيو ٢٠٢٢ بقرار رقم ٢١٩٥ لسنة ٢٠٢٢، للعمل على وضع المعايير والقواعد اللازمة للجهات الإدارية بالدولة لضمان توافق سياساتها وقراراتها مع سياسات المنافسة ومبدأ الحياد التنافسي، إلى جانب مراجعة القرارات والتشريعات واللوائح والسياسات الصادرة من الجهات الإدارية بالدولة؛ لضمان الالتزام بقواعد المنافسة الحرة وسياسة الحياد التنافسي، فضلًا عن تصحيح الإجراءات والأطر التنظيمية للأسواق التي تعاني من قصور في الحياد التنافسي.

٣- **بناء مؤشر لتقييم الحياد التنافسي وتأثير السياسات والتشريعات والقرارات الحكومية على المنافسة بالأسواق (Competitive Neutrality Index) (سبتمبر ٢٠٢٢)**: وذلك للتمكن من إجراء التقييم الدوري بشكل موحد ومنهجي، كما يعمل على تقديم عدة برامج للعاملين للاستفادة من التجارب الدولية في تنفيذ وتطبيق الحياد التنافسي بشكل فعَّال.

٤- **إطلاق استراتيجية جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية (٢٠٢١-٢٠٢٥)**: والتي تم اعتمادها بما يتوافق مع رؤية مصر ٢٠٣٠، وبما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، والتي خصصت الهدف الاستراتيجي الثاني منها للحد من التشريعات والسياسات والقرارات المقيدة لحرية المنافسة، أي "دعم سياسات المنافسة والحياد التنافسي".

٥- **تعديل بعض أحكام قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية الخاصة بالتركزات الاقتصادية (قانون رقم ١٧٥ لسنة ٢٠٢٢) (ديسمبر ٢٠٢٢)**، وذلك في إطار سريان أحكام القانون رقم ١٧٥ لسنة ٢٠٢٢ بتعديل بعض أحكام قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ اعتبارًا من اليوم التالي لنشره في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٩ ديسمبر ٢٠٢٢، بإضافة اختصاص الرقابة المسبقة على التركزات الاقتصادية ضمن اختصاصات جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية؛ فقد اتخذ الجهاز مجموعة من الإجراءات اللازمة لتطبيق أحكام هذا القانون، وذلك لحين صدور اللائحة التنفيذية وبدء التطبيق الفعلي لأحكامه المرتبطة بها.

٦- إطلاق وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية **أول مؤشر لتنافسية المحافظات المصرية** (وذلك بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، والمجلس الوطني المصري للتنافسية، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء) وهو مؤشر تم تصميمه ليكون أداة داعمة لضمان فاعلية السياسات وتحسين الأداء التنموي في المحافظات، حيث يهدف المؤشر إلى زيادة إنتاجية المحافظات، وتوفير بيئة مناسبة للاستثمار، وتعزيز النمو الشامل من خلال التكامل الإقليمي والمساهمة في التنمية على المستوى القومي وتعزيز القدرة التنافسية للمحافظات المصرية.

٧- **تحسُّن مؤشرات مصر فيما يتعلق بتطبيق سياسات المنافسة بشكل عام**، (مايو ٢٠٢٣)، وفقًا لتقييم الأداء حول الأطر التشريعية لبيئة الأعمال في المنطقة العربية من قِبَل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) أظهرت النتائج تقدمًا ملحوظًا في مجال الحياد التنافسي بشكل خاص في مصر عام ٢٠٢٢ مقارنةً بعام ٢٠٢٠ واعتمد هذا التقييم على أكثر من ٦٠ مؤشرًا، أبرزها: مكافحة الممارسات الاحتكارية، وممارسات إنفاذ القانون، وإصدار المواد القانونية واللوائح التنظيمية الخاصة بعمليات الاندماج والاستحواذ، وكذلك الاتفاقات الدولية بين مصر وغيرها من البلدان والمؤسسات الدولية الخاصة بسياسات المنافسة.

٨- **إنفاذ أحكام قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، (يوليو ٢٠٢٣)**، حيث قام جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية باتخاذ قرارات بشأن ٣٦٣ حالة في القطاعات والأسواق المختلفة، تتضمن قطاع الأنشطة العقارية صاحب النصيب الأكبر من تلك القرارات، وقطاع الأغذية، والرعاية الصحية، والتعليم، وسوق الإلكترونيات والأجهزة الكهربائية، والبترول والطاقة، والتجارة الإلكترونية، والتأمين، والسياحة، وغيرها من القطاعات والأسواق.

٩- **تنفيذ قانون رقم (١٥٩) لسنة ٢٠٢٣**، بإجراء تعديلات على بعض المواد القانونية التي تمنح معاملة تفضيلية للشركات المملوكة للدولة، وتعزيز الحوكمة والشفافية من خلال نشر عدة تقارير دورية، حيث تقوم وزارة المالية بنشر مجموعة من التقارير الدورية حول (المزايا والإعفاءات الضريبية، والضمانات والالتزامات، وتوزيع الأرباح للشركات المملوكة للدولة).

المحور الثالث: تشجيع القطاع الصناعي (٤٦ إجراءً إصلاحيًّا)

تولي الحكومة اهتمامًا كبيرًا بدعم الصناعة المحلية والإحلال محل الواردات؛ وعليه قامت الحكومة بتنفيذ العديد من الإصلاحات لتشجيع القطاع الصناعي، من بينها تعليق الضريبة العقارية اعتبارًا من الأول من يناير ٢٠٢٣ ولمدة ٣ سنوات لـ ١٩ قطاعًا صناعيًّا، وإعداد مسودة الاستراتيجية الوطنية للتنمية الصناعية (٢٠٢٢/٢٠٢٣- ٢٠٢٦/٢٠٢٧)، وإعداد قائمة بعدد (١٥٢) فرصة استثمارية لمنتجات صناعية يمكن البدء في تصنيعها محليًّا، وإطلاق مبادرة تطوير الصناعة المصرية "ابدأ" لدعم وتوطين الصناعات الوطنية، وتحمل الخزانة العامة للدولة أكثر من ٥٩٠ مليون جنيه قيمة «الحافز الأخضر» بالمبادرة الرئاسية لإحلال المركبات، وتوجيه السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي الحكومة بمنح المشروعات الصناعية المستهدفة حزمة من الحوافز، منها: الإعفاء من كافة أنواع الضرائب، عدا ضريبة القيمة المضافة، حتى ٥ سنوات، وإمكانية مد الإعفاء لخمس سنوات إضافية لعدد محدد من هذه الصناعات، وإمكانية استعادة نسبة من قيمة الأرض تصل إلى ٥٠٪، بشرط تنفيذ المشروع في نصف المدة المحددة له، والتوسع في منح الرخصة الذهبية لجميع المشروعات التي تستهدف تعميق التصنيع المحلي، وتتمثل الإجراءات التفصيلية فيما يلي:

١- **إنشاء وحدة برئاسة مجلس الوزراء لمتابعة التراخيص، ومتابعة المستثمرين المسجلين في قاعدة بيانات وزارة التجارة والصناعة**، (مايو ٢٠٢٢).

٢- **إصدار وزير المالية قرارا رقم (٢١٢) لسنة ٢٠٢٢ بتعليق أداء الضريبة على القيمة المضافة على الآلات والمعدات الواردة من الخارج للمصانع والوحدات الإنتاجية لمدة سنة** من تاريخ الإفراج عنها (مايو ٢٠٢٢)، وإسقاط الضريبة فور بدء الإنتاج، وكذلك عن السلع أو الخدمات التي تُصدِّرها مشروعات المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة للخارج، أو الواردة إليها.

٣- **خفض ضريبة الوارد على أكثر من (١٥٠) صنفًا** من مستلزمات ومدخلات الإنتاج لتحفيز الصناعة الوطنية، (يونيو ٢٠٢٢).

٤- تخصيص (١,١) مليار جنيه بالموازنة (٢٠٢٣/٢٠٢٢) لاستكمال **ترفيق ١٣ مجمعًا صناعيًا** بالمحافظات، (يوليو ٢٠٢٢).

٥- تخصيص (٥) مليارات جنيه بالموازنة (٢٠٢٣/٢٠٢٢) **لدعم الكهرباء للقطاعات الصناعية**، (يوليو ٢٠٢٢).

٦- تخصيص (٣) مليارات جنيه ضمن حوافز مالية ضخمة تم الإعلان عنها **لتعميق صناعة السيارات في مصر** بدءًا من العام المالي الجديد، خاصة لتشجيع التحول لاستخدام الغاز والكهرباء، (يوليو ٢٠٢٢).

٧- **متابعة الحكومة بشكل دوري تنفيذ الـ ١٠٠ إجراء الخاصة بتحفيز الاستثمار في القطاع الصناعي، (يوليو ٢٠٢٢)، والتي تم تنفيذ ٨١ إجراءً منها، وفق جدول زمني دقيق، أما الـ ١٩ إجراء المتبقية فهي قيد التنفيذ وفقًا لمدى زمني محدد**، وذلك لكونها مرتبطة بتشريعات خاصة بتنظيم الصناعة وتشجيعها بما يتماشى مع المستجدات المحلية والعالمية.

٨- **إعداد منظومة إجراءات جديدة لتيسير إصدار التراخيص للمنشآت الصناعية** وفقًا لقانون ١٥ لسنة ٢٠١٧ (يوليو ٢٠٢٢)، كما أنه بموجب هذه الإجراءات ستتولى الهيئة العامة للتنمية الصناعية نيابة عن المستثمر التنسيق مع الجهات المعنية لإصدار كافة الموافقات والتصاريح.

٩- **تعليق الضريبة العقارية اعتبارًا من الأول من يناير ٢٠٢٣ ولمدة ٣ سنوات لـ ١٩ قطاعًا صناعيًا** وفق قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٦١) لسنة ٢٠٢٢، (أغسطس ٢٠٢٢)، **بتكلفة إجمالية متوقعة بنحو ٣,٣ مليارات جنيه، بما يسهم في دعم جهود الدولة الهادفة لتوطين الصناعة**، وتمت إضافة مزارع الدواجن لتلك القطاعات وتعليق الضريبة العقارية عليها، (فبراير ٢٠٢٣)، وتتحمل الخزانة العامة للدولة ٥ مليارات جنيه قيمة الضريبة العقارية عن القطاعات الصناعية والإنتاجية لمدة ثلاث سنوات (مارس ٢٠٢٣).

١٠- إصدار القانون رقم (١٥٣) لسنة ٢٠٢٢ (أغسطس ٢٠٢٢) **للتجاوز عن ٦٥٪ من غرامات وفوائد التأخير والضريبة الإضافية** على متأخرات الضرائب والجمارك والضريبة العقارية بشرط سداد أصل الضريبة قبل نهاية أغسطس ٢٠٢٢، وسداد نسبة الـ ٣٥٪ المتبقية التي لم يتم التجاوز عنها في موعد أقصاه ١ مارس ٢٠٢٣.

١١- صدور قرار رئيس الوزراء رقم (٣٣٠٨) لسنة ٢٠٢٢ بشأن إجراءات **التخصيص الفوري للأراضي الصناعية بأسعار ثابتة طبقًا لتكلفة المرافق**، (سبتمبر ٢٠٢٢).

١٢- تَولي اللجنة المشكلة بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٢٠٦٧) لسنة ٢٠٢٢ **تجميعَ ودراسة واتخاذ الإجراءات اللازمة للتخصيص الفوري للأراضي الصناعية المرفّقة للمستثمرين بعد استيفائهم المستندات المطلوبة** (سبتمبر ٢٠٢٢)، على أن يكون التصرف في الأراضي الصناعية بنظام (التملك - حق الانتفاع).

١٣- إطلاق **مبادرة تطوير الصناعة المصرية "ابدأ" لدعم وتوطين الصناعات الوطنية للاعتماد على المنتج المحلي وتقليل الواردات**، (أكتوبر ٢٠٢٢)، وذلك من خلال تعزيز دور القطاع الخاص في توطين العديد من الصناعات الكبرى والمتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، مع تقديم عدد من الحوافز في صورة أراضٍ، وإعفاءات ضريبية، وغيرها.

١٤- **إصدار ١٢٦ رخصة صناعية مسبقة عالية المخاطر** خلال الفترة (أكتوبر ٢٠٢٢ - فبراير ٢٠٢٣) من الهيئة العامة للتنمية الصناعية، كما تم حتى فبراير ٢٠٢٣ اعتماد ٨ مكاتب استشارية لتقييم التزام المنشآت بالمعايير، وإصدار جهاز شؤون البيئة أكثر من ١٧٧ موافقة بيئية خلال الفترة (أكتوبر ٢٠٢٢ - فبراير ٢٠٢٣)، ويتم إصدار الموافقة البيئية خلال ٧ أيام.

١٥- **تحملت الخزانة العامة للدولة أكثر من ٥٩٠ مليون جنيه قيمة «الحافز الأخضر» بالمبادرة الرئاسية لإحلال المركبات** (نوفمبر ٢٠٢٢)، واستفاد منها أكثر من ٢٤ ألف مواطن حتى نوفمبر ٢٠٢٢، وتسلموا سيارات جديدة؛ على نحو يسهم في الحد من تلوث الهواء، فضلًا عن تقليل الضغط على استهلاك المحروقات عن طريق استبدالها بالغاز الطبيعي، **وافتتاح أول مركز متنقل لتحويل وصيانة السيارات للعمل بالغاز الطبيعي، والذي يعد الأول من نوعه في مصر والشرق الأوسط**، (مارس ٢٠٢٣)، وذلك في إطار تدعيم خطة الدولة في التوسع في استخدام الغاز الطبيعي في السيارات من خلال توفير تطبيقات وحلول غير تقليدية، حيث يتميز المركز بتوافر جميع مكونات أطقم التحويل والمعدات والعدد اليدوية المستخدمة في عملية التحويل في سيارة واحدة متنقلة، كما بلغت أعداد المراكز الخاصة بعمليات التحويل والصيانة حوالي ١٣٠ مركز تحويل حتى نهاية عام ٢٠٢٢، ويواكبها زيادة مضاعفة في أعداد المحطات التي تقدم خدمات التموين بالغاز الطبيعي لتصل إلى ٨٠٠ محطة.

١٦- توقيع **عدد من الاتفاقيات والتعاقدات الجديدة** في مجال صناعة التعهيد ومراكز تصدير الخدمات **بين هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات و٢٩ شركة عالمية**، (نوفمبر ٢٠٢٢).

١٧- **إطلاق "منصة مصر الصناعية الرقمية" الموحدة للخدمات والتراخيص الصناعية** (ديسمبر ٢٠٢٢)، والتي شهدت رقمنة ٣٨١ خدمة حتى ديسمبر ٢٠٢٢ يتم تقديمها إلكترونيا، تستهدف المنصة تنمية الصناعة من خلال دعم المُصنعين، وتلبية متطلباتهم في جميع المراحل التي يمر بها المصنع، والنهوض بالخدمات المقدمة للقطاع الصناعي؛ من خلال إتاحة جميع الخدمات على منصة رقمية تفاعلية تدعم خطة التحول الرقمي.

١٨- قامت وزارة التجارة والصناعة **بإعداد الاستراتيجية الوطنية للتنمية الصناعية (٢٠٢٢/٢٠٢٣- ٢٠٢٦/٢٠٢٧)**، (ديسمبر ٢٠٢٢)، والتي ترتكز على جذب الاستثمارات لتعميق الصناعة، من خلال استهداف قطاعات صناعية ذات أولوية تمتلك مصر فيها قاعدة تصنيعية وفرصًا ومزايا تنافسية على المستويين الإقليمي والعالمي، وذلك من خلال تقديم حزمة متكاملة من الحوافز والدعم الفني، بما يتناسب مع احتياجات كل قطاع صناعي. كما تعمل الاستراتيجية على رفع كفاءة تشغيل المجمعات الصناعية القائمة وتوجيهها للصناعات المُستهدفة لإحلال الواردات. وتسعى الاستراتيجية نحو إحراز عدد من الأهداف الأساسية بحلول عام ٢٠٢٦/٢٠٢٧، ومنها الوصول بمعدل النمو الصناعي إلى (٨٪)، وزيادة نصيب الصناعة إلى (٢٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي، مع الوصول إلى معدل نمو للصادرات ما بين (١٨- ٢٥٪) سنويًا.

١٩- **إعداد قائمة بعدد (١٥٢) فرصة استثمارية لمنتجات صناعية يمكن البدء في تصنيعها محليًا** بدلا من استيرادها من الخارج، وذلك بناءً على تحديد (١٣١) بندًا جمركيًا يُمكن تصنيعها محليًا، (يناير ٢٠٢٣)، وتمثل تلك المنتجات فرصة جيدة أمام الشركات الراغبة في تعميق التصنيع المحلي وتقليل الاعتماد على المنتجات المستوردة، بما يعزز القدرات الإنتاجية للمنشآت الصناعية وتحسين مواردها.

٢٠- **إقرار حزمة من التيسيرات والحوافز للمشروعات الصناعية التي سبق أن تم تخصيص أراضٍ أو وحدات صناعية لها من قِبَل هيئة التنمية الصناعية (جلسة رقم ٢٢٦ بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠٢٣)**، ومن أهمها منح مهلة مدتها (٦) أشهر للمشروعات الصناعية داخل البرنامج الزمني للتنفيذ سواء أثناء مرحلة استخراج رخصة البناء أو تنفيذ الأساسات الإنشائية أو أثناء مرحلة استخراج رخصة التشغيل والسجل الصناعي، ويتم إعفاؤها من (٥٠٪) من الغرامات المقررة إن وجدت.

٢١- مد **المدد الزمنية لمشروعات التطوير العقاري بنسبة ٢٠٪** إضافية من المدة الإجمالية نفسها الموجودة (فبراير ٢٠٢٣)، مع ترحيل الأقساط المستحقة على المطور لنفس هذه المدد؛ وذلك من أجل العمل على تقليل الضغط الكبير الواقع عليهم.

٢٢- **خفضت هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة نسبة تنفيذ المشروع إلى ٨٥٪ بدلا من ٩٠٪** واعتبار أن المشروع مكتمل عند نسبة ٨٥٪ (فبراير ٢٠٢٣)، وبالتالي يكون هناك مجال كاف للمطور لاستكمال المشروع بالظروف المواتية له.

٢٣- موافقة مجلس هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بحضور وزير المالية، على تخفيض الفائدة **الإضافية التي تفرض من قِبل وزارة المالية إلى ١٪، والتي كانت تساوي ٢٪ مسبقًا** (فبراير ٢٠٢٣)، لدعم قطاع التطوير العقاري.

٢٤- حصر إجمالي الرسوم غير الرسمية، والتي يتم تحصيلها من المجمعات الصناعية، والتي لم يصدر بشأنها قانون، وذلك تنفيذًا لقرار رئيس مجلس الوزراء الصادر رقم ٢٠٦٨ لسنة ٢٠٢٢، **بإلزام جميع الجهات والهيئات والكيانات التابعة للدولة بعدم إصدار أي قرارات تنظيمية عامة** تتعلق بإنشاء أو تشغيل المشروعات **قد ينتج عنها إضافة أعباء مالية أو إجرائية إلا بعد الحصول على موافقة رئيس مجلس الوزراء.**

٢٥- **توحيد إجراءات تخصيص الأراضي الصناعية** بصدور القرار رقم ٢١٠٠ الصادر عن رئيس مجلس الوزراء بجمع جميع جهات الولاية في لجنة واحدة، حتى لا يذهب المستثمر لأكثر من ولاية للحصول على الأراضي الصناعية.

٢٦- **تسعير الأراضي الصناعية في الجمهورية وتحديد أسلوب التعامل عليها** سواء عن طريق التملك أو بحق الانتفاع، وصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء، وتم تسعير كافة الأراضي المتاحة في جمهورية مصر العربية، وتم تحديد أسلوب التصرف عليها سواء كان عن طريق البيع أو التملك أو التملك الذي ينتهي بالبيع بعدها.

٢٧- **تيسير إجراءات الحصول على رخص التشغيل خلال ٢٠ يوم عمل للرخص التي تحتاج إلى موافقات مسبقة** (ويشكل عددها نحو ١٥٪ من إجمالي الأنشطة الصناعية)، و٧ أيام عمل فقط للرخص التي يتم الحصول عليها بنظام الإخطار (وتشكل ٨٥٪) من إجمالي الأنشطة الصناعية.

٢٨- **الانتهاء من إنشاء (١٧) مجمعًا صناعيًا بواقع (٥٠٤٦) مصنعًا في (١٥) محافظة، كما تم تسهيل الإجراءات وترفيق هذه المناطق**، وتقسيط تكلفة توصيل المرافق كي يبدأ التشغيل فورًا، وتيسير فرص نفاذ المستثمرين للتمويل وفق توجيهات السيد رئيس مجلس الوزراء، وقد تم تخصيص (١٣) مجمعًا صناعيًا، وجارٍ تخصيص (٤) مجمعات صناعية.

٢٩- قيام (٤٩) **لجنة بحصر كامل للمصانع المتعثرة، والعمل على حل أسباب تعثرها من خلال التمويل أو المشاركة في أعمال التسويق أو إجراءات أخرى**، وهو ما أدى إلى عودة عدد من المصانع للعمل مرة أخرى، ويتم التنسيق مع باقي المصانع المتعثرة من أجل حل مشكلتها؛ إذ إن هناك وحدة تُسهل إنشاء المجمعات الصناعية أو المصانع للمستثمر الجديد، وتُسهل الحصول على التراخيص في ظل تنسيق بين مختلف الجهات في مصر.

٣٠- **توقيع خطاب نوايا في مجال التصنيع الطبي** بين كل من وزارة التجارة والصناعة، والهيئة المصرية للشراء الموحد والإمداد والتموين الطبي وإدارة التكنولوجيا الطبية، وشركتي "PerkinElmer"، و"HVD Egypt" (مارس ٢٠٢٣)، ويأتي هذا التوقيع في إطار دعم وتعزيز دور القطاع الخاص للتوسع في مجال الصناعات الطبية.

٣١- **توقيع اتفاقية إنشاء شركة مساهمة مصرية لإقامة وإدارة وتشغيل مصنع السرنجات ذاتية التدمير والمستلزمات الطبية (مارس ٢٠٢٣)**، بين كل من الشركة القابضة للمستحضرات الحيوية واللقاحات (فاكسيرا)، وشركة سكوب الإماراتية للاستثمار، وشركة أكسيد الصناعية، بهدف إنشاء مصنع لإنتاج السرنجات ذاتية التدمير، على مساحة إجمالية تصل إلى نحو ٦٤٠٠ م٢، بقدرة تصنيعية تتراوح من ١٥٠ إلى ٢٤٠ مليون وحدة سنويًا، وبتكلفة استثمارية تقدر بنحو ١٠ ملايين دولار.

٣٢- **توقيع على مذكرة تفاهم بين الشركة القابضة للصناعات المعدنية التابعة لوزارة قطاع الأعمال العام والشركة السعودية المصرية للاستثمارات الصناعية (مارس ٢٠٢٣)**؛ بهدف تطوير وزيادة رأس المال وضخ استثمارات جديدة في شركة النصر للزجاج والبلور، ولتعزيز فرص التعاون والشراكة مع القطاع الخاص وضخ استثمارات جديدة، وتسهم الشركة حاليًا في سد احتياجات السوق المحلية من المنتجات الزجاجية، وتشهد خلال المرحلة المقبلة خطة تطوير شاملة وإضافة خطوط إنتاج جديدة لبعض المنتجات الزجاجية التي تحتاج إليها السوق المحلية وبعض أسواق الدول المجاورة.

٣٣- **تكليف السيد رئيس الوزراء لوزارة التجارة والصناعة بعرض القوائم الخاصة بالفرص الاستثمارية في القطاع الصناعي على اتحاد الصناعات** (مارس ٢٠٢٣)، بحيث تتم المساهمة في الترويج لتوطين هذه الصناعات التي تحتاج إليها السوق المصرية.

٣٤- **افتتاح مجمع مصانع الأسمدة الأزوتية بالعين السخنة**، (مارس ٢٠٢٣)، ويدخل مجمع الأسمدة الأزوتية ضمن التوسعات الخاصة بالمرحلة الثانية من المشروع القومي الضخم الذي يضاعف أهمية قيمة الفوسفات المصري بتصنيع الأسمدة، ويتكون المجمع من ٦ مصانع كبرى لإنتاج الأسمدة الأزوتية بما يضمن الحفاظ على الريادة المصرية بقطاع الأسمدة، ويحقق إنشاء المصانع الجديدة في مجمع الأسمدة الأزوتية بالعين السخنة، إلى جانب مصانع الأسمدة الموجودة بمجمع إنتاج الكيماويات بمحافظة الفيوم، إنتاجًا ضخمًا من الأسمدة، ويبلغ الإنتاج الإجمالي للشركة من الأسمدة، ما يقدر بمليون و٧٢٠ ألف طن سنويًا من الأسمدة الفوسفاتية والبوتاسية والأزوتية لخدمة قطاع الزراعة بمصر، ولتصدير الفائض إلى نحو ٥٦ دولة.

٣٥- **تنظم معرض "التراث المصري والحرف اليدوية" سنويًا لمساندة الأسرة المصرية**، (مارس ٢٠٢٣)، ودعم صغار المنتجين بالمدن الحدودية؛ لتشجيعهم على توسيع أنشطتهم، وتمكين المرأة من خلال توفير منافذ مجانية لترويج المنتجات اليدوية، وتقديم كل التسهيلات الممكنة لأصحاب المنتجات التراثية والحرف اليدوية.

٣٦- **توقيع مذكرة تفاهم ثلاثية بين الهيئة القومية لسكك حديد مصر، وشركة "بلاسر وتويرر" النمساوية وشركة "بلاسر" مصر**، (أبريل ٢٠٢٣)، بهدف إصلاح ورفع كفاءة وإعادة تأهيل ماكينات تجديد وصيانة السكة الحديد الموجودة بالهيئة القومية لسكك حديد مصر، والتي سبق وقامت بتوريدها الشركة، بالإضافة إلى توقيع عقد صيانة مستقبلي لمدة ١٥ عامًا.

٣٧- **توقيع مذكرة تفاهم بين شركة سوميتومو اليابانية مع الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة**، (يونيو ٢٠٢٣)، لإنشاء أكبر مصنع لها على مستوى العالم لتصنيع الضفائر الكهربائية والأسلاك للسيارات والمركبات على مساحة ١٥٠ ألف متر مربع بمدينة العاشر من رمضان، ومن المتوقع أن يبدأ المصنع عملياته بحلول نهاية عام ٢٠٢٣، وتخطط الشركة لاستثمار ١٠٠-١٥٠ مليون دولار مبدئيا في المشروع، وسيضاعف المصنع عدد موظفي الشركة في مصر إلى نحو ١٠ آلاف موظف.

٣٨- **توقيع عقد اتفاق المساهمين لتأسيس شركة مساهمة لإنشاء وإدارة وتشغيل مصنع لإنتاج أسياخ الحديد سابقة الإجهاد**، (يونيو ٢٠٢٣)، وينص العقد على اتفاق الشركتين على تأسيس شركة مساهمة مصرية باسم "ايجي درو"، بغرض إنشاء وإدارة وتشغيل مصنع لإنتاج أسياخ الحديد سابقة الإجهاد يتم استخدامها في تصنيع فلنكات السكة الحديد، والأعمدة الكهربائية، والهياكل المعمارية مسبقة الصب، وأنابيب الصرف الصحي الخرسانية، كما تستخدم في تصنيع خزانات المياه؛ بهدف توفير جزء من احتياجات الدولة وتقليل فاتورة الاستيراد.

٣٩- **إطلاق استراتيجية تنمية صناعة السيارات** (يونيو ٢٠٢٢)، لتحقيق الهدف الاستراتيجي للدولة المصرية بتعميق صناعة السيارات داخل مصر، وكذا كل الصناعات المغذية لها، حتى يتم الاعتماد على الإنتاج المحلي قدر الإمكان، كما أن الدولة قامت بالتنسيق مع كافة الأطراف التي تمثل صناعة السيارات، وكل الشركاء الأجانب، واتحاد الصناعات، للخروج بالاستراتيجية الوطنية لتوطين صناعة السيارات.

٤٠- قامت الحكومة **بتوقيع اتفاقيات بقيمة ١٤٥ مليون دولار استثمارات مع عدد (٣) شركات سيارات**، بحجم إنتاج مستهدف من ٦٠ إلى ٧٠ ألف سيارة سنويًا، وستخصص شريحة منها للتصدير، وذلك لتوطين صناعة السيارات محليًا، ولتقليل الفجوة الاستيرادية الكبيرة للسيارات.

٤١- **وضع حجر الأساس للمرحلة الأولى لمصنع الضفائر الكهربائية للسيارات**، (يونيو ٢٠٢٣)، ويعد أكبر مصنع على مستوى العالم لإنتاج ضفائر السيارات الكهربائية للسيارات والمركبات بكافة أنواعها وسيكون على مساحة ١٥٠ ألف متر، وهو ما يؤكد قدرة مصر على اجتذاب كبريات الشركات العالمية للاستثمار في السوق المصرية، حيث سيلبي المصنع احتياجات السوق المحلية، ويتوقع أن يصدر منتجاته لمختلف الأسواق الأوروبية والأمريكية.

٤٢- **وجه السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي الحكومة بمنح المشروعات الصناعية المستهدفة حزمة الحوافز الآتية** (أغسطس ٢٠٢٣)، وفقًا للضوابط التي يقرها مجلس الوزراء:

- الإعفاء من كافة أنواع الضرائب، عدا ضريبة القيمة المضافة، حتى ٥ سنوات، للمشروعات الصناعية التي تستهدف صناعات استراتيجية، بهدف تعميق الصناعة الوطنية، ويُصدر مجلس الوزراء قرارًا تفصيليًا بتعريف هذه الصناعات، بشرط تنفيذ وتشغيل المشروعات طبقًا لحجمها في مدة أقصاها ٣ سنوات.
- إمكانية مد الإعفاء لخمس سنوات إضافية لعدد محدد من هذه الصناعات، بشرط تحقيقها مستهدفات محددة، وفقًا لحجم الاستثمار الخارجي والضوابط التي يحددها مجلس الوزراء.
- إمكانية استعادة نسبة من قيمة الأرض تصل إلى ٥٠٪، بشرط تنفيذ المشروع في نصف المدة المحددة له.
- التوسع في منح الرخصة الذهبية لجميع المشروعات التي تستهدف تعميق التصنيع المحلي.

٤٣- **المشروع القومي للتنمية المجتمعية والبشرية والمحلية "مشروعك" ينفذ ٢٠٤ آلاف مشروع باستثمارات ٢٦,٢ مليار جنيه وفرت ١,٦ مليون فرصة عمل**، (مايو ٢٠٢٣)، يقوم باستحداث أفكار استرشادية مبتكرة لبعض المشروعات الصغيرة التي لا تحتاج إلى رأس مال كبير، والتي يمكن أن تساعد الشباب على بدء المشروعات الخاصة به.

٤٤- **توقيع ٣ اتفاقيات إطارية بين الحكومة المصرية وشركات نيسان وستيلانتس ومجموعة المنصور للسيارات** في فبراير ٢٠٢٣ في إطار الاجتماع الأول للمجلس الأعلى لصناعة السيارات، وعُقد الاجتماع الثاني للمجلس الأعلى لصناعة السيارات بحضور وفد الاتحاد الإفريقي لمصنعي السيارات، وتم توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة التجارة والصناعة ممثلة في وحدة صناعة السيارات بشأن الدعم الفني لخطة تطوير صناعة السيارات في يونيو ٢٠٢٣، كما تم انعقاد الاجتماع الثاني لمجلس إدارة صندوق تمويل صناعة السيارات صديقة البيئة، والذي انتهى إلى إدراج مبلغ ٥٠٠ مليون جنيه من الموازنة العامة للدولة للصندوق.

٤٥- **أعلنت المنطقة الاقتصادية لقناة السويس عن وضع حجر الأساس لمصنع Cady المتخصص في صناعة المنسوجات عالية الجودة والملابس الصديقة للبيئة باستخدام أساليب التصنيع الذكية**، (أغسطس ٢٠٢٣)، في إطار التعاون الاقتصادي البناء بين المنطقة الاقتصادية لقناة السويس والاستثمارات الصينية، ويستهدف المصنع تصدير منتجاته للأسواق الأوروبية والأمريكية، بحجم استثمارات مخططة للشركة داخل مصر تصل إلى ٦٠ مليون دولار، وحجم مبيعات مقدرة تصل إلى ١٥٠ مليون دولار أمريكي.

٤٦- **توقيع عقد تخصيص قطعة أرض بمساحة ٢٠ ألف متر مربع، لصالح شركة ميانتا الفرنسية للأجهزة المنزلية الصغيرة**، (أغسطس ٢٠٢٣)، وذلك لإنشاء مصنعها الثالث ومستودعها، داخل "إندستريا السخنة" بالمنطقة الاقتصادية، باستثمارات ٥ ملايين دولار و٢٥٠ فرصة عمل.

المحور الرابع: دعم الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال (٤٠ إجراءً إصلاحيًّا)

تسعى الحكومة بشكل حثيث إلى **تهيئة مناخ أعمال داعم لتعميق مشاركة القطاع الخاص وإتاحة المزيد من الفرص للمستثمرين في مجموعة من القطاعات الواعدة، وتُعد «الرخصة الذهبية»، وبرنامج «الطروحات الحكومية» ضمن الجهود التي تبذلها الدولة لتعظيم الاستثمارات الخاصة، وإفساح المجال للقطاع الخاص ليكون له دور أكبر في التنمية الاقتصادية، وتستهدف الحكومة جذب استثمارات أجنبية مباشرة بنحو ١٠ مليارات دولار سنويًا في عدد من المجالات بما يشمل الاقتصاد الأخضر.**

إضافةً لما سبق واستكمالًا لما تم اتخاذه من إصلاحات جريئة وجذرية خلال الفترة الماضية؛ لتعزيز مناخ الاستثمار تمكنت الحكومة من حل أزمة الإفراج الجمركي عن بضائع بقيمة تزيد على ١٤,٥ مليار دولار منذ بداية ديسمبر ٢٠٢٢ حتى ٣٠ يناير ٢٠٢٣، كما قدمت الحكومة العديد من حوافز الاستثمار شملت من بينها اعتماد حوافز ضريبية إضافية للمستثمرين لدعم سوق رأس المال، وإعفاء نسبة من الربح المحقق لحملة الأسهم، وخصم ٥٠٪ من قيمة الأرباح الرأسمالية المحققة عند الطرح الأولي في بورصة الأوراق المالية لمدة سنتين.

كما شملت الإجراءات، قيام وزارة المالية بصرف ٤٨ مليار جنيه مساندة تصديرية لصالح ٢٥٠٠ شركة بما أسهم بشكل كبير في تعزيز مستويات سيولة هذه الشركات. وانعكس التأثير الإيجابي لمبادرات «السداد النقدي الفوري» في زيادة حجم الصادرات المصرية غير البترولية التي شهدت ارتفاعًا ملحوظًا عام ٢٠٢١ لتبلغ ٣٢,٤ مليار دولار، والذي يكسر حاجز ٢٥ مليار دولار الذي كان سائدًا لمدة سنوات عديدة قبل المبادرات، على نحو يُساعد في توفير السيولة النقدية اللازمة لضمان دوران عجلة الاقتصاد وتمكين المصدرين من الوفاء بالتزاماتهم، بما يؤدي إلى تعظيم القدرات الإنتاجية للدولة، وتوسيع القاعدة التصديرية، وتعزيز القوة التنافسية للمنتجات المصرية في الأسواق العالمية، وتحقيق هدف الوصول إلى «١٠٠ مليار دولار صادرات».

إضافةً إلى **موافقة المجلس الأعلى للاستثمار الذي انعقد برئاسة السيد رئيس الجمهورية يوم ١٦ مايو ٢٠٢٣ على عدد (٢٢) قرارًا** تتضمن التغلب على قيود تأسيس الشركات، وتعدد الموافقات وطول وقت الحصول عليها، وتتعلق بتخصيص الأراضي، وبتصاريح مزاولة النشاط، وتوحيد أطر العمل لكافة الشركات المملوكة للدولة، ومعالجة صعوبة استيراد مستلزمات الإنتاج، ومواجهة الأعباء الإضافية المفروضة على المستثمرين، وخلق بيئة تشريعية ضريبية مُستقرة.

جدير بالذكر أنه **تم تنفيذ عدد ١٣ قرارًا من بين عدد ٢٢ قرارًا** تمت الموافقة عليها من المجلس الأعلى للاستثمار حتى ٢٩ أغسطس ٢٠٢٣ **بحوالي نسبة تنفيذ ٦٠٪**، كما تم تنفيذ عدد ٤ قرارات فرعية من بين أصل ١٤ قرارًا فرعيًّا من القرار رقم (٢٢).

وفي المجمل، يُمكن القول بأن الحكومة تسعى إلى أن يكون لهذه السياسات والتدخلات انعكاس فعلي على مؤشرات الاستثمار في مصر، وتتابع في هذا الصدد وبشكل دوري العديد من مؤشرات السوق واستجابة الاستثمارات للسياسات المتبناة. ففي هذا السياق، شهد صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة ارتفاعًا بنسبة ٧١,٤٪ خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنةً بالعام المالي السابق له، وزادت الاستثمارات المنفذة بنسبة ٣٤,٣٪ عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنةً بعام ٢٠٢١/٢٠٢٠.

وقد جاءت الإصلاحات التفصيلية المنفذة في هذا المجال على النحو التالي:

١- بهدف المساعدة في تحقيق هدف الوصول إلى «١٠٠ مليار دولار صادرات»، **قامت الحكومة بصرف ٤٨ مليار جنيه «مساندة تصديرية» لـ ٢٥٠٠ شركة**؛ عبر مبادرات رد الأعباء التصديرية المتأخرة لدى صندوق تنمية الصادرات، منذ بدء تنفيذها في أكتوبر ٢٠١٩ وحتى مارس ٢٠٢٣، بما يُمثل دعمًا غير مسبوق لقطاع التصدير ومجتمع الأعمال في مصر، وانعكس التأثير الإيجابي لمبادرات «السداد النقدي الفوري» في زيادة حجم الصادرات المصرية غير البترولية التي شهدت ارتفاعًا ملحوظًا عام ٢٠٢١ لتبلغ ٣٢,٤ مليار دولار، والذي يكسر حاجز ٢٥ مليار دولار الذي كان سائدًا لمدة سنوات عديدة قبل المبادرات، على نحو يُساعد في توفير السيولة النقدية اللازمة لضمان دوران عجلة الاقتصاد وتمكين المصدرين من الوفاء بالتزاماتهم، بما يؤدي إلى تعظيم القدرات الإنتاجية للدولة، وتوسيع القاعدة التصديرية، وتعزيز القوة التنافسية للمنتجات المصرية في الأسواق العالمية، وتحقيق حلم الوصول إلى «١٠٠ مليار دولار صادرات».

٢- **الإعلان عن تبني برنامج سنوي لتسييل الأصول** (مايو ٢٠٢٢)، من خلال برنامج للطروحات الحكومية، وذلك من خلال طرح أسهم عدد من الشركات المملوكة للدولة أو التي تساهم فيها، والتمهيد لطرح شركات القوات المسلحة في البورصة المصرية، بما يسهم في توفير سيولة فورية بالعملة الأجنبية، وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، وتعزيز ثقة المستثمرين الأجانب في المناخ الاستثماري.

٣- **تعظيم قيمة بعض الأصول غير المستغلة أو المستغلة بشكل غير كفء بالشراكة مع القطاع الخاص، بما يعزز من مشاركته في النشاط الاقتصادي** ويسهم في تنمية موارد الدولة وتعظيم قيمتها المضافة وارتفاع معدلات التشغيل، حيث تم التعاقد مع مستثمرين لتطوير مجمع التحرير والمقر الإداري لوزارة الداخلية والقرية الكونية بمدينة السادس من أكتوبر.

٤- **تأسيس وحدة دائمة مُشكلة بمجلس الوزراء لحل مشكلات المستثمرين وبوابة إلكترونية لتلقي شكواهم**، (مايو ٢٠٢٢)؛ حيث استطاعت إنهاء أكثر من (٨٠٪) من الشكاوى الواردة لصالح المستثمرين، مما انعكس على ارتفاع صافي الاستثمار الأجنبي المباشر، (فبراير ٢٠٢٣)، حيث تلقت الوحدة ٢٠٢٩ شكوى منذ منتصف يونيو ٢٠٢٢ حتى نهاية مايو ٢٠٢٣، تم البت في ١٤٨٨ شكوى منها، باتخاذ قرارات نهائية بشأن حل وإزالة أسباب هذه الشكاوى والمشكلات، (مايو ٢٠٢٣).

٥- **زيادة قاعدة الشركات المستفيدة من الرخصة الذهبية** بموجب قرار رئيس الوزراء رقم (٢٣٠٠) لسنة ٢٠٢٢ (يونيو ٢٠٢٢)، بتعديل اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار رقم (٢٣١٠) لسنة ٢٠١٧.

٦- **فتح الباب للتقدم لإنهاء المنازعات الضريبية**، (يوليو ٢٠٢٢).

٧- **إنجاز أكثر من ٥٧ ألف «منازعة» بضريبة** متفق عليها تتجاوز ٤١ مليار جنيه، (أغسطس ٢٠٢٢).

٨- **مد الفترة التجريبية لمنظومة التسجيل المسبق للشحنات بالموانئ الجوية عدة مرات**، حيث تأجلت في المرة الأولى من أكتوبر ٢٠٢٢ لـ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢(سبتمبر ٢٠٢٢)، وكان مقررا لها أن تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٣ إلا أنها تأجلت مرة أخرى لحين استقرار الظروف الاقتصادية العالمية والمحلية، وذلك لمنح المستوردين والمستخلصين الجمركيين ووكلاء الشحن الجوي والشركات المصدرة لمصر والشركات العالمية متعددة الجنسيات وقتًا إضافيًا لتوفيق أوضاعهم والتسجيل على المنظومة الجديدة، وتيسيرًا عليهم في ظل ما يشهده الاقتصاد العالمي من اضطرابات حادة ومتغيرات غير مسبوقة تلقي بظلالها على اقتصادات كل الدول بما فيها مصر.

٩- **دعم التحول للاقتصاد الأخضر والمحافظة على الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية من خلال منح حوافز خضراء** تنقسم إلى: ١- حوافز ضريبية لمشروعات الاستثمار في قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة ممثلة في مشروعات إنتاج وتخزين وتصدير الهيدروجين الأخضر وقطاع الصناعة بما يشمل تصنيع البدائل الآمنة الصديقة للبيئة للمنتجات البلاستيكية، ٢- حوافز غير ضريبية حيث تمت موافقة رئاسة مجلس الوزراء على تخصيص قطع أراضٍ لمحطات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح التي ستمد أول مصنع للهيدروجين الأخضر في البلاد بالطاقة.

١٠- **رفع كفاءة النقل بكافة وسائله وتوفير النقل المتعدد الوسائط لرفع كفاءة سلاسل الإمداد وتنظيم شراكة القطاع الخاص وتفعيل دوره بها**، حيث تم وضع مخطط شامل يتضمن خريطة استثمارية للموانئ المصرية، كما تم تطوير الهيكل التنظيمي لقطاع النقل البحري، كذلك تم تطوير البنية التشريعية بما يتماشى مع التطورات المحلية والعالمية ومواكبة المعاهدات والالتزامات الدولية، أيضا تم تحويل نظام التكاليف الحالي للهيئة القومية للسكك الحديد من نظام يدوي إلى نظام مميكن لحساب تكلفة خدمتي نقل الركاب والبضائع على حد سواء.

١١- **إطلاق استراتيجية الملكية الفكرية** (سبتمبر ٢٠٢٢)، بما يُعد الخطوة الأولى من نوعها في مصر، وانعكاسًا حقيقيًا لاهتمام الدولة المصرية البالغ بهذا الملف، إيمانا بأهميته، وإدراكًا لما تلعبُه منظومةُ الملكيةِ الفكريةِ من أدوار في دفعِ عجلةِ الاقتصاد المصريّ، وتحقيقِ أهدافِ التنمية المستدامة بمختلف أبعادها الاجتماعية والاقتصادية.

١٢- موافقة مجلس الوزراء على **مقترح إنشاء شركة مساهمة للمصريين بالخارج وبحث آليات تنفيذها** (سبتمبر ٢٠٢٢)، على نحو يُساعد في تعظيم دورهم في تعزيز الاستثمارات بمصر، مع التركيز على المشروعات ذات الأولوية الوطنية، والتي تحقق التنمية المستدامة.

١٣- **إقرار مجلس الوزراء حافزا نقديا برد حتى ٥٥٪ من ضريبة الدخل للمستثمرين**، قرار مجلس الوزراء رقم (٢١٤) لسنة ٢٠٢٢، (أكتوبر ٢٠٢٢).

١٤- **إطلاق الرخصة الذهبية للمشروعات وتشكيل لجنة عليا للبت في طلبات الراغبين** في الحصول على الرخصة الذهبية، بموجب قرار رئيس الوزراء رقم (٤٢٥١) لسنة ٢٠٢٢، (نوفمبر ٢٠٢٢)، والتي يأتي إصدارها في صورة "كارت ذكي" بخاصية "كيو آر كود"، وفقًا للتقنيات الحديثة، من أجل الاطلاع من خلاله على كافة البيانات الخاصة بتلك الرخصة، وتم توسيع نطاق الأنشطة التي يُمكن أن تسري عليها الرخصة الذهبية، (فبراير ٢٠٢٣).

١٥- **دشن مجلس الوزراء رابطًا على موقعه الإلكتروني** (ديسمبر ٢٠٢٢)، لتلقي طلبات المستثمرين الراغبين في الحصول على الرخصة الذهبية والبت فيها إلكترونيًا وبشكل عاجل استجابةً لمطالب مجتمع الأعمال وتنفيذًا لتوجيهات السيد رئيس الجمهورية في هذا الصدد.

١٦- تيسير شروط تخصيص الرخصة الذهبية من خلال **إلغاء شرط ألا يقل رأس المال المصدر عن ٢٠٪** من إجمالي التكاليف الاستثمارية للمشروع، (ديسمبر ٢٠٢٢).

١٧- **تشكيل لجنة وزارية عليا لتنظيم المؤتمر القومي للاستثمار ٢٠٢٣** بقرار رئيس الوزراء رقم (٤٤٢٨) لسنة ٢٠٢٢ برئاسة رئيس مجلس الوزراء (ديسمبر ٢٠٢٢)، وعضوية عدد من الوزارات والجهات المعنية وعلى رأسها الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وبحيث تتولى اللجنة القيام بمهام التحضير لاستضافة مصر للمؤتمر القومي للاستثمار خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٤، وكذا اعتماد خارطة الطريق والخطة العامة للإعداد لهذا المؤتمر والتجهيزات التنظيمية والإدارية واللوجستية اللازمة.

١٨- **موافقة مجلس الوزراء على إصدار عدد (٢٢) رخصة ذهبية حتى سبتمبر ٢٠٢٣**، حيث تم إصدار ٩ رخص ذهبية خلال شهري (ديسمبر ٢٠٢٢، ويناير ٢٠٢٣)، وموافقة مجلس الوزراء على إصدار ٤ رخص ذهبية جديدة خلال (فبراير ٢٠٢٣). وتتركز أنشطة تلك الشركات في مجالات الصناعات الغذائية والحاصلات الزراعية والكيماوية والأثاث والأخشاب وأنشطة الإدارة المتكاملة للمخلفات، وتوفر العشرات من فرص العمل، وتستهدف زيادة صادراتها إلى الخارج من خلال مشروعاتها، فضلًا عن تعميق التصنيع المحلي، كما وافق مجلس الوزراء على منح شركة "سامسونج إلكترونيكس مصر" الرخصة الذهبية لإقامة وتشغيل مصنع التليفون المحمول ببني سويف، (أغسطس ٢٠٢٣)، وتم أيضًا تسليم الرخصة الذهبية لأربع شركات؛ هي: شركة "بي إل إم أند أفريكا" لصناعة الضمادات الطبية، و"البحر الأحمر" لطاقة الرياح، و"جينافاكس إيجيبت" لتصنيع وتجارة الأمصال، و"ميديا إليكتريك مصر"، (سبتمبر ٢٠٢٣) مع الاتجاه نحو التوسع في إصدار الموافقة الواحدة لتشمل جميع الأنشطة والشركات.

١٩- **تمكن الحكومة بالتعاون مع الجهاز المصرفي من التغلب على أزمة الإفراج الجمركي** ليتم الإفراج عن بضائع بقيمة تزيد على ١٤,٥ مليار دولار منذ بداية ديسمبر ٢٠٢٢ حتى ٣٠ يناير ٢٠٢٣، (يناير ٢٠٢٣)، وهو ما أحدث تفاؤلا ملحوظا بين أطراف السوق، كما أن هذا الإفراج أسهم في إتاحة المزيد من السلع والبضائع، وإحداث نوع من التوازن في أسعار تلك السلع والمنتجات، وتقوم الحكومة بالتنسيق مع البنك المركزي على مدار اليوم، لضمان استمرار خروج جميع السلع الموجودة في الموانئ، بما ساعد على تحسن الوضع وعودته لما كان عليه قبل عام مضى، (فبراير ٢٠٢٣).

٢٠- **إطلاق مبادرة لدعم القطاعات الصناعية والزراعية لمدة خمس سنوات** بفائدة ميسرة ١١٪ تتحملها وزارة المالية بقيمة ١٥٠ مليار جنيه، (يناير ٢٠٢٣)، وتتحمل الخزانة العامة للدولة ١٠ مليارات جنيه سنويًا فارق سعر الفائدة في هذه المبادرة التي تسري أيضًا على أنشطة الطاقة الجديدة والمتجددة ومصانع المناطق الحرة والجمعيات التعاونية الزراعية، والتي تحفز المستثمرين وتدفعهم للتوسع في الإنتاج والتصدير، وتم إعلان البنك المركزي عن بدء تفعيلها (مارس ٢٠٢٣).

٢١- إتاحة الفرصة أمام أصحاب المشروعات ليتقدموا إلى **اللجنة العليا لمنح موافقات الرخصة الذهبية بمجلس الوزراء تحت إشراف رئيس مجلس الوزراء الشخصي مباشرة** (فبراير ٢٠٢٣)، والتي تجتمع بصورة أسبوعية، أو كل أسبوعين على الأكثر لإصدار الرخص، حتى يكون هناك منفذ آخر للتقدم للحصول على الرخصة الذهبية، بجانب هيئة الاستثمار، وباقي الجهات المعنية الأخرى.

٢٢- **افتتاح منتدى الأعمال المصري الروماني بحضور رئيسي وزراء مصر ورومانيا**، (فبراير ٢٠٢٣)، بمقر الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، بحضور ٦١ شركة من الشركات المصرية والرومانية البارزة العاملة في مختلف القطاعات والمجالات، وتشمل الغاز الطبيعي، والمنسوجات، والطاقة المتجددة، والمقاولات والإنشاءات، بالإضافة لمجال المعدات والتجهيزات الطبية، والأثاث، وغيرها.

٢٣- تحديد فترة زمنية بحد أقصى تقوم فيها هيئة الاستثمار بإصدار هذه الرخص، في ضوء العمل على تمكين القطاع الخاص والتوسع في الأنشطة التي يقوم بها التي من شأنها توفير فرص عمل جديدة، وهو ما تدعمه الدولة.

٢٤- **نشر وزارة المالية والهيئة العامة للخدمات الحكومية تقارير دورية** بنتائج المناقصات المنفذة.

٢٥- **إطلاق أول شركة مصرية للاستثمار في شهادات الكربون EgyCOP** (مارس ٢٠٢٣)، والتي تم إطلاقها ضمن فعاليات مؤتمر المناخ COP27، كأول شركة استثمار مباشر تعمل في أسواق الكربون الطوعية، وتستهدف الشركة البدء في مصر بالتعاون مع صندوق مصر السيادي وعدد من البنوك، والعمل على الانتهاء من دراسة الجدوى اللازمة؛ لتساهم الشركة في تنفيذ خطة المساهمات الوطنية المحدثة من خلال الاستثمار في تقليل الانبعاثات، ومناقشة آلية اعتماد الشركات العاملة في شهادات الكربون.

٢٦- **حرص الحكومة على تعزيز قنوات التواصل مع مختلف الشركات الاستثمارية العاملة في مصر** ، من خلال عقد مؤتمر صحفي لرئيس الوزراء بحضور عدد من ممثلي مجموعة من الشركات الاستثمارية العاملة في مصر (مارس ٢٠٢٣)، لاستعراض الخطوات والإجراءات التي اتخذتها الدولة المصرية لحل مشكلات المستثمرين وتعزيز بيئة الاستثمار، وكذا توضيح الخطوات التي تتخذها الدولة لدفع وتشجيع الاستثمار في مصر، كما حضر المؤتمر مجموعة من الرؤساء والمديرين التنفيذيين لعدد من شركات القطاع الخاص؛ لإتاحة الفرصة لهم لاستعراض ما تم اتخاذه من قرارات وإجراءات من جانب الدولة وللتعامل مع التحديات والمعوقات التي واجهتهم، كما أكد ممثلو عدد من الشركات الاستثمارية في مصر نجاح وحدة حل مشكلات المستثمرين في التعامل مع مشكلاتهم، ومن بين تلك الشركات شركة "تي سي آي سنمار" الهندية للصناعات الكيماوية، وشركة "ديكاتلون" الفرنسية المتخصصة في المستلزمات الرياضية، وشركة "دايون" الصينية، وشركة "الظاهرة مصر" وهي شركة إماراتية زراعية، وشركة "الفلاح للخرسانة الجاهزة" وهي شركة إماراتية في مصر، ومجموعة "الغانم الزراعية"، وتمثل استثمارًا كويتيًّا في مصر، وشركة "سوميتومو إلكتريك إيجيبت"، وشركة "إسكندرية لمسبوكات السيارات"، وشركة "النوبارية لإنتاج البذور"، وشركة "راية إليكتريك".

٢٧- **انضمام ٣٤٩ مستوردًا ومصدرًا ومستخلصًا جمركيًا إلى برنامج "المشغل الاقتصادي المعتمد"**، (مارس ٢٠٢٣)، حيث يتيح البرنامج العديد من المزايا للشركات، منها: أولوية الدور في كل الإجراءات الجمركية من التسجيل حتى الإفراج عبر المنصة الإلكترونية الموحدة للتجارة القومية "نافذة"، مع تخصيص لجنة بكل مركز لوجستي؛ لإنهاء الإجراءات الخاصة بالمنضمين للمشغل الاقتصادي المعتمد، يمتد عملها إلى ما بعد مواعيد العمل لتسريع وتيرة الإفراج الجمركي، والتمتع بالمسار الأخضر؛ لتطبيق أقل نسبة من الفحص الفعلي للرسائل الجمركية.

٢٨- **نجاح التعاون الجمركي مع الجمارك الإيطالية الذي تجسد في "مشروع التوأمة"**، (مارس ٢٠٢٣)، ويُعد بمثابة نموذج مصري إيطالي لتوطين التجارب الجمركية الحديثة والمتطورة، وتعظيم الجهود الهادفة إلى تيسير وميكنة الإجراءات وفقًا لأفضل الممارسات العالمية المتقدمة؛ بما يسهم في تسهيل حركة التجارة البينية، وخفض تكلفة الاستيراد والتصدير.

٢٩- **توقيع أحد أكبر حزم التمويل الموجهة لدعم خطة تطوير وسائل النقل في مصر**، خلال مُنتدى رجال الأعمال المصري - الياباني الذي ترأَّسه رئيسا الوزراء المصري والياباني، (أبريل ٢٠٢٣)، وهو تمويل مشروع الشريحة الثالثة للمرحلة الأولى من الخط الرابع من مترو أنفاق القاهرة الكبرى، بقيمة إجمالية ١٠٠ مليار ين ياباني أي نحو ٧٠٠ مليون دولار، والذي سيُسهم في ربط مدينة السادس من أكتوبر والمنطقة الأثرية بالهرم بشبكة مترو الأنفاق؛ مما يعكس ثقة المستثمرين اليابانيين في الاقتصاد المصري وآفاقه المستقبلية.

٣٠- **توقيع مذكرة تفاهم بين مجموعة "بنية" وشركة خزنة داتا سنترز، ومنطقة المعادي التكنولوجية** (وهي أول منطقة استثمارية متخصصة في مصر تم تأسيسها من خلال مشروع تعاوني مشترك بين لفيف من الهيئات الحكومية بما في ذلك وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووزارة الاستثمار ومحافظة القاهرة)، (مايو ٢٠٢٣)، لإقامة أول مركز بيانات فائق القدرة في مصر بقدرة ٢٥ ميجاوات وبتكلفة استثمارية ٢٥٠ مليون دولار في المنطقة التكنولوجية بالمعادي، بحضور سفيرة دولة الإمارات العربية المتحدة في مصر.

٣١- **إطلاق الحكومة أول صندوق استثماري "برنامج رأس المال المخاطر" من خلال جهاز تنمية المشروعات وبالشراكة مع البنك الدولي**، (مايو ٢٠٢٣)، بهدف الاستثمار في التمويل الموجه للمشروعات الناشئة، كما أن هذا البرنامج يستثمر بالفعل في الشركات المصرية الناشئة ويسمح لصناديق الاستثمار المصرية باستثمار جزء من رؤوس أموالها في الشركات الناشئة الإفريقية التي ترغب في العمل بمصر، وكذلك الشركات المصرية الراغبة في التوسع في الدول الإفريقية للتكامل مع دول القارة.

٣٢- **موافقة المجلس الأعلى للاستثمار الذي انعقد برئاسة السيد رئيس الجمهورية يوم ١٦ مايو ٢٠٢٣ على عدد (٢٢) قرارًا** يتمثلون فيما يلي:

◀ فيما يتعلق بقيود تأسيس الشركات:

١- تمت الموافقة على مشروع قرار خاص بدراسة تعديل بعض مواد اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧.

٢- مشروع قرار خاص بتعديل نص المادة رقم ٣٤ من قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، مع السماح بالترخيص لمشروعات الصناعات القائمة على الغاز الطبيعي كأحد مدخلات الإنتاج، للعمل بنظام المناطق الحرة.

◀ في شأن تعدد الموافقات وطول وقت الحصول عليها:

٣- الموافقة على إصدار قرار يُعمم على الجهات كافة؛ لتحديد مدى زمني محدد لكافة الموافقات بـ ١٠ أيام عمل، ولمرة واحدة عند التأسيس، بما يضفي المزيد من الثقة في المناخ الاستثماري في مصر.

٤- توجيه للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بالتعاون مع كافة الجهات المعنية لإنشاء "منصة إلكترونية موحدة لتأسيس وتشغيل وتصفية المشروعات"، وإقرار تعديلات قانون التوقيع الإلكتروني (قانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤) وإحالته للبرلمان، بما يعمل على خفض الحواجز البيروقراطية وتبسيط الإجراءات.

◀ فيما يتعلق بتخصيص الأراضي:

٥- تكليف وزارة العدل بإعداد مجموعة من التعديلات التشريعية اللازمة للتغلب على القيود المتعلقة بتملك الأراضي، وتسهيل تملك الأجانب للعقارات.

وفيما يتعلق بتصاريح مزاولة النشاط:

٦- الموافقة على التوسع في إصدار الرخصة الذهبية والنظر في عدم قصرها على الشركات التي تؤسس لإقامة مشروعات استراتيجية أو قومية، وتعديل المواد رقم (٤٠) و(٤١) و(٤٢) المنظمة للرخصة الذهبية بما يضمن جواز منح الشركات المنشأة قبل قانون الاستثمار لعام ٢٠١٧ الرخصة الذهبية.

٧- تكليف مجلس الوزراء بدراسة نقل تبعية الأجهزة المُنظمة بقطاعات المرافق، بما يضمن استقلاليتها؛ بهدف تعزيز الفصل بين الملكية والإدارة في عدد من قطاعات الدولة.

٨- الموافقة على مشروع قرار بإجراء تعديلات على بعض المواد القانونية التي تمنح معاملة تفضيلية للشركات والجهات المملوكة للدولة، بهدف تعزيز الحياد التنافسي في السوق المصرية.

من أجل توحيد أطر العمل للشركات المملوكة للدولة كافة:

٩- الموافقة على مشروع قرار بإصدار قانون بإنشاء وحدة بمجلس الوزراء تتولى جمع بيانات الشركات المملوكة للدولة، وتكون قراراتها مُلزمة بإعادة الهيكلة، سواء بالبيع أو نقل التبعية من جهة إلى أخرى، على أن ترفع نتيجة أعمالها كل ٣ أشهر للسيد رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء.

١٠- تعزيز الحوكمة والشفافية من خلال نشر التقارير المالية للشركات المملوكة للدولة.

لمعالجة صعوبة استيراد مستلزمات الإنتاج:

١١- تمت الموافقة على مشروع قرار بتعديل نص القانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٧ للسماح بقيد المستثمر الأجنبي بسجل المستوردين، حتى وإن لم يحمل الجنسية المصرية، وذلك لمدة ١٠ سنوات؛ ويأتي هذا في إطار الجهود المبذولة للسماح بتيسير إجراءات الاستيراد للمستثمر الأجنبي.

لمواجهة الأعباء الإضافية المفروضة على المستثمرين:

١٢- الموافقة على مشروع قرار بألا يجوز لأي جهة إصدار قرارات تنظيمية عامة تُضيف أعباء مالية أو إجرائية تتعلق بإنشاء أو تشغيل مشروعات تخضع لأحكام قانون الاستثمار أو فرض رسوم أو مقابل خدمات عليها أو تعديلها، إلا بعد أخذ رأي مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار وموافقة مجلس الوزراء والمجلس الأعلى للاستثمار.

١٣- الموافقة على مشروع قرار تنظيمي مُلزم بآليات وضوابط واضحة بحالات فرض رسوم التحسين طبقًا للقوانين المُنظِمة، وأُسس احتساب كل حالة، والنظر في عمل تصنيفات للقيم المطلوبة حسب الغرض من الاستثمار، سواء صحي، أو سياحي، أو فندقي، ويتم تعميمه على جميع الجهات الإدارية. ويأتي ذلك للتخلص من مسألة تعدد الجهات التي تفرض رسوم التحسين على المستثمرين، إذ يقوم المستثمر بدفع نفس الرسوم لعدة جهات.

١٤- الموافقة على مشروع قرار بتوجيه وزارة المالية باستحداث نظام مقاصة بين مستحقات المستثمرين وما عليهم من أعباء ضريبية أو غيرها لصالح الجهات الحكومية، مع وضع حد زمني (٤٥ يومًا) يضمن الإسراع في رد ضريبة القيمة المُضافة، وتسريع الإجراءات.

في إطار جهود خلق بيئة تشريعية ضريبية مُستقرة:

١٥- الموافقة على مشروع قرار بالإسراع في الإعلان عن وثيقة السياسات الضريبية للدولة خلال السنوات الخمس المُقبلة؛ وذلك للقضاء على عدم استقرار التشريعات الضريبية وتعدد الجهات المنوطة بها، وفرض رسوم إضافية من الجهات المختلفة.

١٦- مشروع قرار بتكليف وزارة العدل بسرعة إنهاء تعديلات قانون تحويل الأرباح للشركات القابضة والشركات التابعة بما يضمن تخفيف الأعباء الضريبية وتجنب الازدواج الضريبي، ويأتي ذلك في إطار تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي.

١٧- مشروع قرار بتكليف وزارة العدل بتعديل قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨، بما يسمح برفع الاختصاص القيمي للمحاكم الاقتصادية والجزئية، وتوسيع نطاق اختصاصها الموضوعي لفض النزاعات التجارية، مع رفع نصاب عدم الطعن، بما يُعزز آليات تسويات النزاعات التجارية ومن ثم تسريع إنفاذ العقود.

١٨- مشروع قرار بتكليف وزارة العدل بإصدار قرار تنظيمي مُلزم بضوابط واضحة لتحديد مدى زمني مُحدد لصرف تعويض للمستثمرين في حالات نزع الملكية بما لا يزيد على ٣ أشهر، مع إلزام الجهات الإدارية بتكثيف التفاوض مع المستثمرين على التعويضات الملائمة، بما يُضفي المزيد من الثقة في المناخ الاستثماري في مصر.

١٩- مشروع قرار بالاستفادة من مؤسسة التمويل الدولية IFC، للتعاقد مع مكتب استشاري عالمي؛ لوضع رؤية تشاركية واستراتيجية واضحة للاستثمار في مصر، وآليات تحسين ترتيب مصر في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال خلال السنوات المقبلة؛ لتحقيق المستهدف القومي برفع معدلات الاستثمار إلى ما يتراوح بين ٢٥٪ إلى ٣٠٪.

٢٠- دراسة تعديل ٩ مواد من قانون المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٥، مع استحداث عدد من المواد الإضافية على نص القانون، بما يمنح مزايا وإعفاءات للمنطقة الاقتصادية.

٢١- إنشاء وحدة دائمة بمجلس الوزراء برئاسة الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار، تختص بوضع السياسات والقوانين واللوائح المناسبة لنمو وازدهار الشركات الناشئة في مصر، وكذا تلقي شكاوى الشركات الناشئة بالتنسيق مع وحدة حل مشاكل المستثمرين، ووضع حلول ملائمة لكل منها بالتنسيق مع جهات الاختصاص.

٢٢- اعتماد حزمة من الحوافز دعمًا لعدد من القطاعات والمشروعات، منها ما يتعلق بدعم القطاع الزراعي، والصناعي، والطاقة فيما يخص إنتاج الهيدروجين الأخضر، هذا إلى جانب قطاع الإسكان وما يخص المطورين العقاريين والمشروعات الاستثمارية بالمدن الجديدة، وكذا قطاع النقل فيما يتعلق برسوم الصادرات والجمارك، وتوحيد استراتيجية التسعير.

٣٣- **توقيع ١١ وثيقة تعاون بين مصر والعراق على هامش أعمال الدورة الثانية "للجنة العليا المصرية - العراقية المشتركة"**، **(يونيو ٢٠٢٣)**، وذلك في مجال المشروعات المتوسطة والصغيرة، بين البنك المركزي العراقي، وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر المصري؛ للتعاون في مجال تمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق النمو الاقتصادي.

٣٤- **السماح للمستثمر الأجنبي بالحصول على الإقامة خلال فترة تأسيس الشركة**، (يوليو ٢٠٢٣)، بما يمكنه من التعامل مع البنوك وفتح حساب بنكي خاص به، وفتح وإطلاق تملك الأجنبي للعقارات؛ فقد كانت القوانين والقرارات المُنظمة لذلك تسمح بوحدتين كحد أقصى، بينما الآن لم يعد هناك حد أقصى شريطة أن يقوم الشخص بتحويل الأموال من خارج الدولة.

٣٥- **إطلاق شركة "انطلاق" لدعم ريادة الأعمال في مصر بناءً على التوصيات الرئاسية في "منتدى شباب العالم"**، (يوليو ٢٠٢٣)، حيث كانت إحدى توصيات المؤتمر في يناير ٢٠٢٢ "تكليف إدارة المنتدى بتفعيل مبادرتها بإنشاء حاضنة عالمية لرواد الأعمال والمشروعات الناشئة والصناعات الصغيرة"، وذلك بالتنسيق مع رئاسة مجلس الوزراء والجهات المسؤولة مع التوسّع في إشراك القطاع الخاص، ومؤسسات التمويل الدولية وشركاء التنمية في هذه المبادرة. لذا تم العمل على زيادة تعزيز ثقافة ريادة الأعمال ودعم القدرات الشبابية من خلال الشركات الناشئة بوصفها مصدرًا أساسيًّا للاستثمار الأجنبي وتوفير فرص العمل.

٣٦- **توقيع وثيقة إتاحة الأرض لتنفيذ مشروع لإنتاج الكهرباء من الرياح بقدرة ٣ جيجاوات بين هيئة تنمية الطاقة الجديدة والمُتجددة وتحالف شركات عالمية**، (أغسطس ٢٠٢٣)؛ لتشجيع الاستثمار في مشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة بما يتماشى مع الجهود العالمية لمواجهة تحديات تغير المناخ، والمشروع الجديد يوفر طاقة نظيفة ومستدامة لنحو مليوني منزل مصري، ويسهم في خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمقدار ٦,٥ ملايين طن سنويًّا.

٣٧- **موافقة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة على إقامة مدينة طربول بنظام المناطق الاستثمارية،** (أغسطس ٢٠٢٣)، لإنشاء مجمع إقليمي تنموي متكامل، على مساحة ٢٦ ألف فدان بالظهير الصحراوي لمدينة أطفيح شمال الجيزة، بتكلفة استثمارية لإنشاء وتطوير المشروع نصف تريليون جنيه، ومن المتوقع أن يوفر ٧٥٠ ألف فرصة عمل مباشرة، تنفيذًا لاستراتيجية التنمية "رؤية مصر ٢٠٣٠"، فيما يتعلق بإنشاء المُدن الخضراء والذكية.

٣٨- **تأسيس منصة إلكترونية لتأسيس الشركات، والتي شهدت تأسيس أول شركة إلكترونية عبر المنصة الرقمية لهيئة الاستثمار،** (أغسطس ٢٠٢٣) كأحد أهم قرارات اجتماع المجلس الأعلى للاستثمار الذي عُقد في مايو ٢٠٢٣، برئاسة السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، كما تم تنفيذ الشركة في وقت قياسي، وتمثل نقلة نوعية، حيث تُضفي قدرًا أكبر من مرونة الإجراءات بما يعزز خطط الدولة نحو تهيئة مناخ جاذب للاستثمار.

٣٩- **تم تنفيذ ١٣ قرارًا من بين ٢٢ قرارًا تمت الموافقة عليها من المجلس الأعلى للاستثمار** حتى ٢٩ أغسطس ٢٠٢٣، كما تم تنفيذ ٤ قرارات فرعية من بين أصل ١٤ قرارًا فرعيًا من القرار رقم (٢٢)، وتتمثل القرارات المنفذة فيما يلي:

القرارات ال ١٣ المنفذة:

١- قرار رقم ٢١٤٠ لسنة ٢٠٢٣ بتعديل بعض مواد اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار المادة رقم ٧٦ والمادة رقم ٤.

٢- وافق البرلمان على مشروع القانون في ٦ يوليو ٢٠٢٣ بتعديل نص المادة ٣٤ من قانون الاستثمار للسماح بالترخيص للمشروعات القائمة على الغاز الطبيعي.

٣- قرار رقم ١٨٨٩ لسنة ٢٠٢٣ بتحديد مدى زمني لجميع الموافقات لا يتجاوز (١٠) أيام عمل ولمرة واحدة فقط في التأسيس.

٤- وافق البرلمان على مشروع القانون في ١١ يوليو ٢٠٢٣ بالتوسع في إصدار الرخصة الذهبية، والنظر في عدم قصرها على مشروعات استراتيجية.

٥- إجراء تعديل تشريعي على نص المادة الثانية من القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٩٦، بما يسمح لغير المصري بتملك العقارات.

٦- قانون رقم (١٥٩) لسنة ٢٠٢٣، بإجراء تعديلات على بعض المواد القانونية التي تمنح معاملة تفضيلية للشركات المملوكة للدولة.

٧- تعزيز الحوكمة والشفافية من خلال نشر عدة تقارير دورية، حيث تقوم وزارة المالية بنشر مجموعة من التقارير الدورية حول (المزايا والإعفاءات الضريبية، والضمانات والالتزامات، وتوزيع الأرباح للشركات المملوكة للدولة).

٨- تمت إحالة مشروع قانون للبرلمان، بتعديل قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨.

٩- قرار رقم ٢١٣٦ لسنة ٢٠٢٣ بإنشاء وحدة بمجلس الوزراء تختص بوضع السياسات واللوائح المناسبة للشركات الناشئة.

١٠- تعديل نص القانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٧ للسماح بقيد المستثمر الأجنبي بسجل المستوردين، حتى وإن لم يحمل الجنسية المصرية لمدة ١٠ سنوات.

١١- إنشاء منصة إلكترونية موحدة لتأسيس وتشغيل وتصفية المشروعات وإقرار تعديلات قانون التوقيع الإلكتروني (قانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤).

١٢- قانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠٢٣، بإنهاء تعديلات قانون تحويل الأرباح للشركات القابضة والشركات التابعة بما يضمن تخفيف الأعباء الضريبية وعدم خلق ازدواج ضريبي.

١٣- الكتاب الدوري الصادر لجميع الوزراء بتاريخ ٣ أغسطس ٢٠٢٣، بإصدار قرار تنظيمي ملزم بضوابط واضحة لتحديد مدى زمني محدد؛ لصرف تعويض المستثمرين في حالات نزع الملكية بما لا يزيد على ٣ أشهر.

◄ ٤ قرارات فرعية منفذة من بين أصل ١٤ قرارًا فرعيًا من القرار رقم (٢٢):

١- وافق مجلس الوزراء في ٢٥ مايو ٢٠٢٣ على حزمة حوافز للمطورين العقاريين بالمدن الجديدة.

٢- صدر قرار وزير التجارة والصناعة رقم ١٧٢ لسنة ٢٠٢٣ بتحديد مدة رخصة التشغيل لتكون خمس سنوات وليس سنة واحدة.

٣- أقر مجلس الوزراء في جلسته ٢٤٠ بتاريخ ١٧ مايو ٢٠٢٣ مشروع قانون بشأن حزمة حوافز الهيدروجين الأخضر.

٤- صدر قرار وزير المالية في ٧ أغسطس ٢٠٢٣ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك، بما يسهم في تبسيط الإجراءات لتقليص زمن الإفراج الجمركي، على نحو يتسق مع جهود جعل مصر مركزًا إقليميًا لتجارة الترانزيت.

٤٠- **إطلاق منصة مصر للاستثمار البيئي والمناخي، (سبتمبر ٢٠٢٣)**، وهي منصة إلكترونية تفاعلية باللغتين الإنجليزية والعربية، يتم من خلالها استعراض منظومة الاستثمار في مصر وفرص الأعمال في الاقتصاد الأخضر ومرونة المناخ، كما تُعد هذه المنصة بوابة إلكترونية لرجال الأعمال، والمطورين، والممولين، والمستثمرين، والمؤسسات الداعمة، وتوفر العديد من دراسات الجدوى الاقتصادية المبدئية والفرص الاستثمارية الواعدة في إدارة المخلفات، والطاقة المستدامة، والسياحة البيئية، والصناعات القائمة على أساس حيوي، والزراعة وإنتاج الغذاء.

المحور الخامس: إصلاحات الأطر القانونية والتنظيمية والمؤسسية (٢٧ إجراءً إصلاحيًّا)

عمدت الحكومة إلى تعديل الأطر القانونية والتنظيمية والمؤسسية لتهيئة المناخ المناسب لاجتذاب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتشجيع القطاع الخاص وتذليل كافة العقبات له؛ حيث تم إقرار التعديلات على قانون «الضريبة على الدخل»، التي وافق عليها مجلس الوزراء، وأحالها إلى مجلس النواب، ومنع فرض رسوم جديدة من أي جهة حكومية إلا بموافقة مجلس الوزراء، وإنشاء صندوق مصر الفرعي للطروحات، وإعداد ٤ مشروعات قوانين لتهيئة مناخ الأعمال، كما لم يتم إصدار أي قوانين جديدة بزيادة الضريبة على القيمة المضافة، لتخفيف الأعباء المالية على مؤسسات الأعمال. إضافة لذلك، وتفعيل منظومة الإجراءات الضريبية الموحدة المميكنة، ومد فترة تسجيل الكيانات الفردية بمنظومة الفاتورة الإلكترونية من ١٥ ديسمبر ٢٠٢٢، إلى ٣٠ أبريل ٢٠٢٣ كمهلة أخيرة، علاوة على إعداد دليل إجرائي مبسط باللغتين العربية والإنجليزية، يتضمن الإجراءات الجمركية على الواردات تحت نظام الإفراج المؤقت، وإجراءات التخليص المسبق، وإجراءات رد الضريبة على القيمة المضافة للمغادرين الأجانب، **كما تمت موافقة مجلس الوزراء على مشروع قانون بإلغاء الإعفاءات المقررة لجهات الدولة في الأنشطة الاستثمارية والاقتصادية**، ووافق مجلس الوزراء على مشروع قرار رئيس الوزراء بإنشاء المجلس الوطني للهيدروجين الأخضر ومشتقاته، وتتمثل الإجراءات التفصيلية فيما يلي:

١- **إعداد ٣ مشروعات قوانين لتهيئة مناخ الأعمال** (يونيو ٢٠٢٢)، شملت (قانون مصر الرقمية، تعديل قانون التوقيع الإلكتروني، إنشاء لجنة لتبسيط الإجراءات الإدارية).

٢- **اكتمال منظومة الإجراءات الضريبية الموحدة المميكنة** (يوليو ٢٠٢٢)، وتُعد أحد الروافد الرئيسة لمشروع تطوير ورقمنة المنظومة الضريبية، الذي يستهدف الانتقال من بيئة العمل الورقية إلى الإلكترونية، من أجل إرساء دعائم العدالة الضريبية وأداء حق الدولة؛ على نحو يُسهم في تبسيط الإجراءات من خلال التوسع في الحلول التكنولوجية وفقًا لأعلى المعايير الدولية، من أجل تحفيز الاستثمار.

٣- إجراءات جديدة **لضمان أولوية المنتجات المصرية في التعاقدات الحكومية** (أغسطس ٢٠٢٢)، وتعزيز الاعتماد على المنتجات المصنعة محليًّا في "الجمهورية الجديدة"، وألا تقل نسبة المكون الصناعي المصري عن ٤٠٪ في عقود مقاولات الأعمال، وتفضيل المنتج المصري وإن زاد سعره على نظيره الأجنبي في حدود ١٥٪.

٤- **إرساء الإطار التنظيمي والتشريعي لمنظومة الاقتصاد الأخضر**، حيث تم إصدار الاستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية ٢٠٥٠، واستراتيجية التنمية منخفضة الانبعاثات، كما تم إصدار خطة المساهمات الوطنية المحدثة، كما تم إطلاق المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية.

٥- **وقف تحصيل الغرامات الجمركية من المستثمرين والمستوردين المتأخرين في إنهاء الإجراءات الجمركية** بسبب المستندات المطلوبة من الجهات ذات الصلة، (أغسطس ٢٠٢٢).

٦- **مد المهلة المقررة للسلع الغذائية لـ ٤ أشهر قبل تحويلها إلى «مهمل» بمراعاة تاريخ الصلاحية**، و٦ أشهر للمنتجات غير الغذائية (أغسطس ٢٠٢٢)، لحين الانتهاء من استيفاء المستندات المطلوبة من الجهات ذات الصلة.

٧- **عدم إحالة أي بضائع بالموانئ أو المخازن المؤقتة إلى «المهمل» إلا بقرار وزاري**، لتيسير الإفراج عن الواردات وتخفيف الأعباء عن المستثمرين، (سبتمبر ٢٠٢٢).

٨- تعديل **اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المشاركة مع القطاع الخاص في مشروعات البنية التحتية** رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٠، (سبتمبر ٢٠٢٢).

٩- إعداد **دليل إجرائي مبسط باللغتين العربية والإنجليزية** (سبتمبر ٢٠٢٢)، يتضمن الإجراءات الجمركية على الواردات تحت نظام الإفراج المؤقت، وإجراءات التخليص المسبق، وإجراءات رد الضريبة على القيمة المضافة للمغادرين الأجانب، وتعميم هذا الدليل، ونشره وربطه بالموقع الإلكتروني الرسمي لمؤتمر المناخ COP27، والموقع الإلكتروني لوزارة المالية.

١٠- تشكيل مجموعة عمل قانونية لصياغة العقد المقترح مع وكالات الهجرة المحلية والأجنبية **لجذب المستثمرين الراغبين في الحصول على الجنسية المصرية** بموجب قرار رئيس الوزراء رقم (٤٢٧٩) لسنة ٢٠٢٢، (نوفمبر ٢٠٢٢).

١١- **إقرار مشروع قانون بإنشاء الجهاز المصري للملكية الفكرية** (جلسة مجلس الوزراء رقم ٢١٨)، (نوفمبر ٢٠٢٢).

١٢- **إنشاء صندوق مصر الفرعي للطروحات**، (أكتوبر ٢٠٢٢)، والتوافق بشأن عدد من الشركات المدرجة ضمن برنامج الطروحات، (ديسمبر ٢٠٢٢).

١٣- تشكيل مجموعة عمل لتحديد خطة عمل بالإصلاحات اللازمة **لتحسين وضع مصر في المؤشرات الدولية بما ينعكس على تعزيز مناخ الاستثمار** (ديسمبر ٢٠٢٢)، بموجب قرار رئيس الوزراء رقم (٤٤٩٦) لسنة ٢٠٢٢.

١٤- **مد فترة تسجيل الكيانات الفردية بمنظومة الفاتورة الإلكترونية من ١٥ ديسمبر ٢٠٢٢، إلى ٣٠ أبريل ٢٠٢٣ كمهلة أخيرة** (ديسمبر ٢٠٢٢)، على أن يتم تشكيل لجان مشتركة بين مصلحة الضرائب ومختلف الفئات المستهدفة، بمن فيهم أعضاء النقابات المهنية؛ لدراسة وتذليل كل التحديات التي تواجه تسجيل الشرائح المستهدفة بمنظومة الفاتورة الإلكترونية، على نحو يمكنهم من سرعة توفيق أوضاعهم، والتسجيل بمنظومة الفاتورة الإلكترونية قبل انتهاء المهلة الأخيرة.

١٥- أصدرت وزارة المالية **دليلًا مبسطًا بالمزايا والحوافز الضريبية والجمركية المقررة للمستثمرين بقوانين الضرائب والجمارك والاستثمار** وغيرها (ديسمبر ٢٠٢٢)، موضحًا فيه قواعد وإجراءات الاستفادة من هذه المزايا؛ إدراكًا لأهمية تنمية الوعي الضريبي والجمركي لدى مجتمع الأعمال؛ بما يُسهم في جذب المزيد من الاستثمارات، وتوسيع القاعدة التصديرية.

١٦- **إعادة صياغة ضوابط منح صفة الضبطية القضائية لموظفي الجهات الإدارية** في الدولة، الأمر الذي يؤدي إلى تحفيز وتشجيع الاستثمار وبيئة الأعمال، (يناير ٢٠٢٣).

١٧- **لم يتم إصدار أي قوانين جديدة بزيادة الضريبة على القيمة المضافة**، لتخفيف الأعباء المالية على مؤسسات الأعمال.

١٨- **توجيه السيد رئيس الوزراء بتشكيل لجنة مشتركة لتوطين صناعة الدواء والمستلزمات الطبية**، (مارس ٢٠٢٣)، ويكون أعضاؤها من مصلحتي الضرائب والجمارك، ومسؤولي صناعة الدواء في مصر، وممثلي وزارة التجارة والصناعة، واتحاد الصناعات؛ بهدف تذليل أية عقبات وتحديات تواجه الاستثمار في المجال الطبي في مصر.

١٩- **وقّعت وزارة التموين والتجارة الداخلية والبنك التجاري الدولي وشركة فيزا العالمية بروتوكول تعاون لإصدار "بطاقة السجل التجاري الرقمية"**، (أبريل ٢٠٢٣)، بهدف استخراج بطاقة السجل التجاري الرقمية لأول مرة، وإنشاء رقم موحد مميز وغير مكرر لكل منشأة "شاملة فروعها" بصورة موحدة مكون من ١٥ خانة لجميع المنشآت المقيدة بالسجل التجاري، حيث كان في السابق يوجد أكثر من رقم للمنشأة ذات الفروع المتعددة. وتم ربط قواعد بيانات منظومة السجل التجاري ومكاتبها التي تبلغ ١٠٨ مكاتب على مستوى الجمهورية تخدم منتسبي الغرف التجارية واتحاد الصناعات وكافة أنواع الشركات باختلاف كينونتها القانونية إضافةً إلى تسجيل الكيانات الافتراضية والشركات الناشئة في منظومة السجل التجاري، كذلك التواجد الفعلي داخل فروع العديد من البنوك التجارية من خلال مكاتب خدمات السجل التجاري لخدمة قاعدة عملاء البنوك، كما تم الربط مع قاعدة بيانات الضرائب لتفعيل رقم التسجيل الضريبي كرقم قومي للمنشأة.

٢٠- **أطلقت وزارة التعاون الدولي "النظام المميكن لإدارة بيانات ومتابعة مشروعات التمويل التنموي المُيسر"** مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين، (أبريل ٢٠٢٣)، ويُعد النظام آلية لربط وتوحيد البيانات المتعلقة باتفاقيات ومشروعات وبرامج التعاون الإنمائي مع شركاء التنمية، من أجل ضمان إتاحة المعلومات ذات الصلة على كافة المستويات بين الوزارة وكافة الجهات الوطنية بما يعزز دورها في عملية المتابعة والتقييم ودعم اتخاذ القرار، ويعمل النظام الجديد على متابعة الأداء المالي والفني للمشروعات الممولة من شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين.

٢١- **موافقة مجلس الوزراء على مشروع قرار رئيس الوزراء بإنشاء المجلس الوطني للهيدروجين الأخضر ومشتقاته،** (أغسطس ٢٠٢٣)، لتوحيد جهود الدولة لتحفيز الاستثمار في مجال الهيدروجين الأخضر ومشتقاته، بما يتماشى مع متطلبات التنمية المستدامة وخطط الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويضمن تنافسيتها على المستويين الدولي والإقليمي، ولتذليل معوقات الاستثمار في هذا المجال.

٢٢- **أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية قرار رقم (١٥٠) لسنة ٢٠٢٣ بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١) لسنة ٢٠١٧،** (أغسطس ٢٠٢٣)، بشأن إصدار المعايير المصرية للتقييم المالي للمنشآت، وذلك بتطوير بعض المنهجيات والنماذج التي تلائم طبيعة عمل الشركات الناشئة بما يساعدها على الوصول للتمويل اللازم للنمو والتوسع وتطوير أعمالها وتحقيق مستهدفاتها.

٢٣- **أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية القرار رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٣،** (أغسطس ٢٠٢٣)، بشأن معايير المفاضلة بين طلبات الحصول على ترخيص مزاولة نشاط تقييم وتصنيف وترتيب الأوراق المالية، ويقضي القرار بفتح الباب للراغبين في التقدم للحصول على رخصة واحدة جديدة لمزاولة نشاط تقييم وتصنيف وترتيب الأوراق المالية، وذلك في ضوء حاجة سوق رأس المال، على أن تتم المفاضلة بين طلبات الشركات المتقدمة للحصول على تلك الرخصة وفقًا لخمسة معايير لضمان أكبر قدر من الشفافية والحيدة، وبموجب القرار تمنح الشركات الراغبة في التقدم للحصول على رخصة نشاط تقييم وتصنيف وترتيب الأوراق المالية مهلة ثلاثة أشهر من تاريخ نشر القرار وذلك لتقديم طلباتها للهيئة وبمراعاة معايير المفاضلة، ويجوز للهيئة مد هذه المهلة في ضوء ما يسفر عنه فحص الطلبات المقدمة.

٢٤- **موافقة مجلس إدارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، بجلسته رقم ١٨١ بتاريخ ١٢ يوليو ٢٠٢٣،** على بعض الطلبات بشأن تخصيص بعض قطع الأراضي، لصالح بعض الشركات، بنظام البيع بالدولار الأمريكي من خارج البلاد.

٢٥- **تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك لتبسيط الإجراءات ولتقليص زمن الإفراج الجمركي،** (أغسطس ٢٠٢٣)، حيث أصدرت وزارة المالية قرارًا بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك، بما يسهم في تعزيز الحوكمة وتبسيط الإجراءات لتقليص زمن الإفراج الجمركي، على نحو يتسق مع جهود جعل مصر مركزًا إقليميًّا لتجارة الترانزيت، وتعزيز المسار الوطني لتحفيز الصادرات، وتيسير حركة التجارة الداخلية والخارجية؛ من أجل دعم بنية الاقتصاد المصري.

٢٦- **موافقة مجلس الوزراء على مشروع قانون بإلغاء الإعفاءات المقررة لجهات الدولة في الأنشطة الاستثمارية والاقتصادية**، (يونيو ٢٠٢٣)، وذلك من أجل تحسين مناخ الاستثمار، ودعم مشاركة القطاع الخاص في مختلف الأنشطة الاقتصادية، وتكريسًا وترسيخًا للتوجه الخاص بكفالة فرص عادلة لمختلف الأنشطة الاستثمارية والاقتصادية في المعاملات المالية المنظمة لها، وكذا دعمًا للتنافس في إطار من الحيدة والشفافية واقتصادات السوق الحرة.

٢٧- **إعداد مشروع قانون بزيادة حد الإعفاء الضريبي على الدخل بنسبة ٢٥٪ إضافية ليصل إلى ٤٥ ألف جنيه بدلًا من ٣٦ ألف جنيه**، (سبتمبر ٢٠٢٣)، وبذلك يكون حد الإعفاء الضريبي قد ارتفع بنسبة ٧٥٪ منذ الأول من يوليو ٢٠٢٣، وذلك للعاملين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات الاقتصادية وشركات قطاع الأعمال العام والقطاع العام والقطاع الخاص، بتكلفة سنوية بنحو ٤,٥ مليار جنيه تتحملها الخزانة العامة للدولة.

المحور السادس: تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة (١٦ إجراءً إصلاحيًا)

تركز جانب مهم من الإصلاحات التي تم تبنيها خلال الفترة على تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة، حيث تم في هذا الصدد تأسيس اللجنة العليا لتنفيذ سياسة ملكية الدولة لتختص بتنفيذ العديد من الإجراءات على صعيد تفعيل تلك السياسة وتحديد آليات التخارج المثلى، والتأكد من التقييم العادل للأصول، علاوة على تأسيس الأمانة الفنية للجنة ممثلة في مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء لوضع الخطط اللازمة لتنفيذ الوثيقة، ومتابعة مستويات الأداء وإعداد تقارير دورية في هذا الصدد، إلى جانب إعلان الحكومة في شهر فبراير ٢٠٢٣ عن برنامج للطروحات الحكومية يتضمن (٣٢) (بنكا/ شركة/ أصلا).

ساهمت تلك الإجراءات في المجمل في تحسن مستويات المستثمرين في مناخ الأعمال وساهمت من بين مجموعة من العوامل الأخرى في ارتفاع أعداد المستثمرين الجدد بالبورصة المصرية خلال عام ٢٠٢٢، حيث شهدت نموًا بنحو ٢٠٢٪ مقارنةً بمستوياتها خلال عام ٢٠٢١، كما حقق رأس المال السوقي للشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة أعلى قيمة تاريخية تجاوز تريليون و٣٥ مليار جنيه.

في هذا الصدد، أكدت البورصة المصرية قدرتها على استيعاب كافة أحجام الطروحات، بدليل طرح شركة آي فاينانس الذي بلغ رأسمالها ٥,٨ مليارات جنيه، وتمت تغطيته ٦٨ مرة، حيث تؤدي مثل هذه الطروحات لاتساع قاعدة المستثمرين من المؤسسات والأفراد، وتؤدي إلى زيادة كفاءة السوق وقدرته على تقديم منتجات وأوراق مالية جديدة بالشكل الذي يتناسب مع كافة أنواع المستثمرين، كما أن زيادة أعداد الشركات المقيدة بالبورصة المصرية تعد مطلبًا رئيسًا لكافة أنواع المستثمرين سواء من المؤسسات أو الأفراد، كما تم **توقيع اتفاقية مع مؤسسة التمويل الدولية IFC، ذراع مجموعة البنك الدولي لتمكين القطاع الخاص**، والتي تعمل بموجبها مؤسسة التمويل الدولية

مستشارًا استراتيجيًّا للحكومة لتنفيذ برنامج الطروحات الحكومية، ووفقًا للاتفاقية، تقوم مؤسسة التمويل الدولية، بتقديم الدعم والمشورة الفنية لبرنامج الطروحات الحكومية، والمساعدة في هيكلة وإعداد الشركات المستهدف طرحها للقطاع الخاص، كما تم **إنشاء وحدة تابعة لرئاسة مجلس الوزراء للإشراف على برنامج الطروحات**، وأصبح هناك مستشار لرئيس الوزراء مسؤول عن إدارة هذه الوحدة ومتابعة هذا الموضوع بصورة كاملة، وفيما يلي تفصيل الإصلاحات المنفذة في هذا الصدد بما يشمل:

١- إقرار مجلس الوزراء **للمسودة النهائية لوثيقة سياسة ملكية الدولة**، (نوفمبر ٢٠٢٢).

٢- **موافقة السيد رئيس الجمهورية على وثيقة سياسة ملكية الدولة** (ديسمبر٢٠٢٢) للأصول في إشارة إلى دعم القيادة السياسية للوثيقة، وحرصها على توفير كل السُبل للمزيد من تمكين القطاع الخاص.

٣- **تأسيس اللجنة العليا لتنفيذ سياسة ملكية الدولة بعضوية العديد من الوزارات والجهات المعنية** بهدف تولي مهام تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة للأصول وفقًا لبرامج زمنية محددة، وتحديد النهج الأمثل لتشجيع مشاركة القطاع الخاص على مستوى الأنشطة والقطاعات الاقتصادية، فضلًا عن تحديد آلية التخارج على مستوى الأنشطة والشركات التابعة لكل نشاط على حدة، وضمان التقييم العادل للأصول بالاستعانة بجهات استشارية ذات ثقة، ومراجعة الأطر التنظيمية والقانونية لتشجيع مشاركة القطاع الخاص، مع المراجعة الدورية لخريطة تواجد الدولة وفقًا للمستجدات العالمية والمحلية.

٤- **تشكيل أمانة فنية للجنة العليا لتنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول في مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري**، يناط بها حصر جميع الشركات المملوكة للدولة أو المساهمة فيها، وإعداد قائمة سنوية بالأصول التي سيتم التخارج منها كليا أو جزئيا وإقرارها من مجلس الوزراء المصري. علاوة على وضع الخطط الزمنية اللازمة لتنفيذ برنامج ملكية الدولة للأصول، ومتابعة كافة مراحل التنفيذ بالتنسيق مع الجهات المعنية، وتقديم تقرير دوري في هذا الصدد إلى اللجنة العليا لتنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول. علاوة على تبني منظومة قومية للمتابعة والتقييم، تتضمن مجموعة من مؤشرات قياس الأثر Impact Assessment Indicators لتقييم الأثر الكلي لتطبيق سياسة ملكية الأصول المملوكة للدولة.

٥- **تطوير قاعدة بيانات تتضمن كافة الشركات المملوكة للدولة بواقع ٨٢٤ شركة تابعة لنحو ٣٣ جهة**، وفقًا لمحددات أبرزها الجهة التابعة، ورأس المال المصرح به، وأعداد العاملين، والوضع المالي، والقيد بالبورصة، ونسب مشاركة الدولة، وكذا التوزيع الجغرافي لتلك الشركات وفقًا لحصر أولي للشركات التي تساهم فيها الدولة وتتسق أنشطتها مع أنشطة التخارج، بما يتضمن عددًا من المؤشرات، من بينها: نسب مشاركة الدولة، والجهة التابعة لها، وموقف الربحية، وكذلك الخطط الزمنية التي تم وضعها لتنفيذ البرنامج. وتم من واقع قاعدة البيانات حصر أولي للشركات التي تساهم فيها الدولة وتتسق أنشطتها مع أنشطة التخارج بواقع ٢٤٣ شركة موزعة على (٨) قطاعات.

٦- **استحداث قطاع بالتعاون مع التنظيم والإدارة تحت اسم "متابعة تنفيذ سياسة الملكية"**، يتولى وضع ومتابعة الخطط الدورية لعمل اللجنة العليا، ورصد وتحليل منظومة الإصلاحات الممكنة للقطاع الخاص، وكذا مؤشرات بيئة الأعمال وتقييم مؤشرات تنافسية الأسواق.

٧- **إعداد تصور لتنفيذ استراتيجية متكاملة للتواصل المجتمعي بشأن سياسة ملكية الدولة**، من خلال البدء في عقد اجتماعات بحضور نخبة من المتخصصين في الشأن الإعلامي لوضع تصور للترويج لاستراتيجية التواصل.

٨- **إطلاق برنامج الطروحات العامة بهدف تحقيق أفضل عائد مادي للدولة وتعظيم الاستفادة من أصولها من خلال إتاحة الفرصة**؛ سواء للطرح العام للمواطنين أو للقطاع الخاص، للمشاركة مع الدولة في زيادة فعالية ونجاح هذه الأصول، وجذب المزيد من الاستثمارات المباشرة من خلال طرح أسهم الشركات المملوكة للدولة أو التي تساهم فيها في الأسواق، وتوسيع قاعدة الملكية. تتمثل أهم محددات وضع توقيتات مواتية لعملية الطرح، في أوضاع البورصة وسوق المال، لاختيار التوقيت المناسب لعملية الطرح.

٩- **تولي صندوق مصر الفرعي للطروحات الذي يقوم على تأسيسه "صندوق مصر السيادي" مهمة إدارة عملية الطرح لبعض الشركات المملوكة للدولة**، بالبورصة المصرية أو على مستثمر استراتيجي، وتتعدد أهداف الصندوق الفرعي، ومن أهمها: ١- جذب استثمارات أجنبية في فترة زمنية قصيرة، ٢- الإسراع بتنفيذ برنامج الطروحات، وذلك في ضوء سرعة اتخاذ القرارات من قِبَل الصندوق، و٣- استهداف مستثمرين استراتيجيين، مما يساعد في قياس مدى الاهتمام المؤسسي قبل الانتقال إلى مرحلة الاكتتاب العام.

١٠- **تطوير قاعدة بيانات تتضمن الشركات المملوكة للدولة كافة، والتي سجَّل عددها نحو ٧٠٥ شركات حتى أغسطس ٢٠٢٣ موزعة بين ٩ قطاعات**، وبلغ عدد الجهات التي لديها شركات مملوكة ٣٣ جهة، وتستحوذ الشركات التي تتبع وزارة قطاع الأعمال على نحو ٤٥,٢٪ من إجمالي الشركات، وتجدر الإشارة إلى أن نحو ١٤٣ شركة تبلغ نسبة مشاركة الدولة بها أكثر من ٧٥٪، في حين تبلغ عدد الشركات التي تسجل نسبة مشاركة الدولة فيها أقل من ٢٥٪ نحو ٩٨ شركة، كما أن نسبة ٤٣,٢٪ من إجمالي الشركات التي تساهم فيها الدولة تحقق أرباحًا، مقابل ٢٠,٦٪ من الشركات تحقق خسائر.

١١- **قيام الدولة بالإعلان عن طرح (٣٥) (بنكًا/ شركة/ أصلًا) - بالبورصة/ أو لمستثمر أجنبي**، حيث تم تحديد (٣٢) (بنكًا/ شركة/ أصلًا) في فبراير ٢٠٢٣، وإضافة ٣ شركات جديدة بعد ذلك، موزعة على ١٩ قطاعًا/ نشاطا اقتصاديا، تتوزع بين ٣ بنوك، و٢٨ شركة، و٤ أصول، كما يتبين فيما يلي:

- **٥ قطاعات ستُثبَّت أو تُزاد الاستثمارات بها مع منح فرص استثمارية للقطاع الخاص**، وهي (الأسمدة، الأنشطة المتعلقة بقناة السويس، والسفن العابرة للقناة، أنشطة استخراج البترول، وأنشطة تكرير البترول، مياه وصرف صحي).
- **٨ قطاعات ستُخفَّض أو تُثبَّت الاستثمارات بها مع وجود الدولة**، وهي (صناعات الكيماويات المعملية

والمتخصصة، الصناعات المعدنية، التعدين، النقل، أنشطة التأمين، خدمات الاتصالات اللاسلكية وخدمات الاتصالات الأرضية، محطات توليد الكهرباء، أنشطة وخدمات مالية (البنوك)).

- **٦ قطاعات ستتخارج الدولة منها خلال (٣-٥) سنوات**، وهي (خدمات الإقامة، الزراعة، الأنشطة المساعدة للخدمات المالية، الصناعات الدوائية، الصناعات الكيماوية، والتشييد والبناء).
- **تتمثل الـ ٣ بنوك في:** ١- بنك القاهرة، ٢- المصرف المتحد، و٣- البنك العربي الإفريقي الدولي.
- **تتمثل الـ ٤ أصول في:** ١ - الفنادق المملوكة لوزارة قطاع الأعمال العام، ٢- محطة توليد الرياح بجبل الزيت، ٣- محطة توليد الرياح الزعفرانة، و٤- محطة بني سويف لتوليد الكهرباء.
- **تتمثل الـ ٢٨ شركة** في:

١- شركة مصر لتكنولوجيا التجارة (MTS).

٢- شركة النصر للإسكان والتعمير.

٣- شركة المعادي للتنمية والتعمير.

٤- شركة المستقبل للتنمية العمرانية.

٥- شركة مصر لأعمال الأسمنت المسلح.

٦- شركة حلوان للأسمدة.

٧- الشركة الوطنية للمنتجات البترولية.

٨- الشركة المصرية لإنتاج البروبلين والبولي بروبلين.

٩- شركة النصر للتعدين.

١٠- الشركة المصرية لإنتاج الإيثيلين ومشتقاته (إيثيدكو).

١١- شركة الحفر للبترول.

١٢- الشركة المصرية لإنتاج الألكيل بنزين الخطي (إيلاب).

١٣- شركة سيناء للمنجنيز.

١٤- الشركة المصرية للسبائك الحديدية.

١٥- شركة القناة للرباط وأنوار السفن.

١٦- شركة بورسعيد لتداول الحاويات والبضائع.

١٧- شركة دمياط لتداول الحاويات والبضائع.

١٨- شركة الصالحية للاستثمار والتنمية.

١٩- شركة مصر لتأمينات الحياة.

٢٠- شركة مصر للتأمين.

٢١- شركة صافي لتعبئة المياه.

٢٢- شركة تنمية الصناعات الكيماوية - (سيد).

٢٣- شركة البويات والصناعات الكيماوية (باكين).

٢٤- شركة الأمل الشريف للبلاستيك.

٢٥- شركة مصر للمستحضرات الطبية.

٢٦- شركة الشرقية للدخان.

٢٧- شركة العز الدخيلة للصلب.

٢٨- الشركة المصرية للاتصالات.

١٢- **توقيع اتفاقية مع مؤسسة التمويل الدولية IFC، ذراع مجموعة البنك الدولي لتمكين القطاع الخاص،** (يونيو ٢٠٢٣)، والتي تعمل بموجبها مؤسسة التمويل الدولية مستشارًا استراتيجيًّا للحكومة لتنفيذ برنامج الطروحات الحكومية، ووفقًا للاتفاقية، تقوم مؤسسة التمويل الدولية، بتقديم الدعم والمشورة الفنية لبرنامج الطروحات الحكومية، والمساعدة في هيكلة وإعداد الشركات المستهدف طرحها للقطاع الخاص، وتحسين حوكمة الشركات، بما يعزز التدفقات الرأسمالية ويدعم رؤية الدولة لتحقيق التعافي الاقتصادي، وذلك من خلال مرحلتين كالآتي:

المرحلة الأولى: إعداد الاستراتيجية خلال ٤ أشهر من تاريخ توقيع الاتفاق، وهو ما تم بالفعل يوم ١٨ يونيو ٢٠٢٣.

المرحلة الثانية: الطرح الفعلي للشركات والمشروعات.

١٣- **إنشاء وحدة تابعة لرئاسة مجلس الوزراء للإشراف على برنامج الطروحات،** (يوليو ٢٠٢٣)، وأصبح هناك مستشار لرئيس الوزراء مسؤول عن إدارة هذه الوحدة ومتابعة هذا الموضوع بصورة كاملة، حيث إن الوحدة معنية بهذا البرنامج، بالتعاون مع كل مؤسسات الدولة وعلى رأسها صندوق مصر السيادي، وتختص الوحدة بما يلي:

- تقييم خطط الطروحات السابقة واستكمالها.
- توجيه قطاعات وأساليب الطرح بناءً على مشورة مستشار دولي.
- تعيين البنوك الاستثمارية المسؤولة عن بيع كل شركة.
- متابعة وتنفيذ برنامج الطروحات بالتنسيق مع الجهات المعنية.

١٤- قام الصندوق السيادي بطرح ١٣ شركة تساهم فيها الدولة، وذلك خلال الفترة (مارس ٢٠٢٢ – يوليو ٢٠٢٣) بإجمالي قيمة ٥ مليارات دولار، وذلك كالآتي:

- بيع حصص مملوكة للدولة في ٦ شركات مدرجة بالبورصة (البنك التجاري الدولي، وفوري، وأبو قير للأسمدة، وموبكو، والإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع، وإي فاينانس) بإجمالي ٣,٣ مليارات دولار موزعة على صفقتين كما يلي:
  - بيع حصص مملوكة للدولة في ٥ شركات مدرجة بالبورصة (البنك التجاري الدولي، وفوري، وأبو قير للأسمدة، وموبكو، والإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع) بإجمالي ٢ مليار دولار لصالح شركة أبو ظبي القابضة في مارس ٢٠٢٢.
  - بيع حصص مملوكة للدولة في ٤ شركات مدرجة بالبورصة (موبكو، وأبو قير للأسمدة، وإي فاينانس، والإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع) بإجمالي ١,٣ مليار دولار لصالح صندوق الاستثمارات السعودي في أغسطس ٢٠٢٢.
- ترسية بيع حصة من شركة ايجوتاك المالكة لـ ٧ فنادق تاريخية مملوكة لشركة إيجوث بإجمالي ٧٠٠ مليون دولار لصالح مجموعة طلعت مصطفى يوليو ٢٠٢٣.
- ترسية بيع حصص من ٣ شركات (إيثيدكو، والحفر، وإيلاب) على مستثمر استراتيجي بإجمالي ٨٠٠ مليون دولار لصالح شركة أبو ظبي القابضة في يوليو ٢٠٢٣.

١٥- **تم الانتهاء من المرحلة الأولى من جدول الطروحات المُعلن بمُعدل تنفيذ ١٠٠٪** خلال الفترة بين (مارس – أغسطس) ٢٠٢٢، و١٠٠٪ للمرحلة الثانية خلال الفترة بين (أغسطس ٢٠٢٢ – يوليو ٢٠٢٣)؛ حيث بلغ إجمالي ما تم بيعه وطرحه من الشركات والأصول حتى أغسطس ٢٠٢٣ خلال هاتين المرحلتين نحو ٥ مليارات دولار – أي ٥٠٪ من المُستهدف بحلول يونيو ٢٠٢٤.

ب.الإجراءات المستقبلية

ب.الإجراءات المستقبلية

تعمل الحكومة على تنفيذ **27** إجـــراء إصـلاحيًا مقسمة على **3** محـــاور أساسـية

وهي: (الإجـراءات الخاصة بتنفيذ الطروحات والتخارج وجذب استثمارات القطاع الخاص، الحوكمة والشفافية وتنظيم الأسواق، وإصلاحات لتحسين بيئة الاستثمار ودفع تنافسية الاقتصاد المصري)، ويتم تناوله في كل محور أبرز تلك المستهدفات كما يلي بالتفصيل كما يلي:

المحور الأول: الإجـراءات الخاصة بتنفيذ الطروحات والتخارج وجذب استثمارات القطاع الخاص (٩ إجراءات إصلاحيَّة)

تستهدف الحكومة تنفيذ المستهدف من برنامج الطروحات والتخارج وجذب استثمارات القطاع الخاص، على مدار عام كامل، لتوسيع قاعدة مشاركة المواطنين في ملكية هذه المؤسسات العامة، وأيضًا للطرح لمستثمرين رئيسين، كما تستهدف طرح عدد من المشروعات بإجمالي ٥ مليارات دولار خلال الفترة (أكتوبر ٢٠٢٣ – يونيو ٢٠٢٤)، وتتمثل الإجراءات التفصيلية فيما يلي:

١- محطة توليد الطاقة من الرياح بمنطقة جبل الزيت في أكتوبر ٢٠٢٣

٢- محطات شركة وطنية في أكتوبر / نوفمبر ٢٠٢٣

٣- محطة توليد الطاقة من الرياح بمنطقة الزعفرانة في ديسمبر ٢٠٢٣ شركة صافي في ديسمبر ٢٠٢٣ .

٤- محطة سيمنز لتوليد الكهرباء ببني سويف

٥- طرح ٤ محطات بالمرحلة الأولى من مشروع محطات تحلية المياه في النصف الأول من عام ٢٠٢٤

٦- **تنفيذ استراتيجية التواصل المجتمعي لوثيقة سياسة ملكية الدولة من خلال استهداف عقد ١٠ ورش تدريبية لرفع وعي الإعلاميين عبر عقد ورش توعوية للصحفيين وللمذيعين حول الوثيقة**، وحملات تدريبية لمكاتب التمثيل التجاري وممثلي مصر في الخارج، واستخدام منابر الهيئة العامة للاستعلامات في الترويج للوثيقة، والاستعانة برموز وطنية ورجال أعمال وإعلاميين ذوي مصداقية للحديث عن الوثيقة. علاوة على إعداد وثائق ترويجية داعمة بما يشمل (٨٠) سؤالا وجوابا (Q&A) للإجابة على كل التساؤلات حول سياسة وثيقة الملكية، وإصدار (قاموس للمصطلحات) لتبسيط الوثيقة للرأي العام، وسلسلة فيديوهات/ بودكاست لبيان العوائد المترتبة، وسيتم في هذا الصدد تنفيذ حملة إعلامية وتسويقية (٥ سنوات) متكاملة داخل وخارج مصر، والتعاقد مع إحدى الشركات المتخصصة لتتولى الحملة الإعلامية، وابتكار شعارات للترويج للوثيقة، وبيان مدى أهميتها للمواطن على غرار (حملة مصلحتك أولا).

المحور الثاني: الحوكمة والشفافية وتنظيم الأسواق (٨ إجراءات إصلاحيَّة)

تستهدف الحكومة عددًا من الإصلاحات لتحقيق الحوكمة والشفافية وتنظيم الأسواق؛ حيث تقوم الجهات الحكومية بنشر تقارير دورية عن المناقصات والمزايدات، واستهداف إنشاء جهاز رقابي مستقل لقطاع السياحة (يتبع رئيس مجلس الوزراء)، وتفعيل خطة جهاز المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، وإعداد رؤية موحدة من الجهات المعنية بشأن دفع ملف عمل الشركات الناشئة؛ حتى لا تتنازع الاختصاصات بين هذه الجهات، وتتمثل الإجراءات التفصيلية فيما يلي:

١- **استكمال قاعدة بيانات الشركات المملوكة للدولة** (كليًّا/ جزئيًّا) ونشر البيانات بشكل دوري.

٢- إعلان **وثيقة السياسات الضريبية المصرية** في الخمس سنوات المقبلة.

٣- **إعداد رؤية موحدة من الجهات المعنية بشأن دفع ملف عمل الشركات الناشئة**؛ حتى لا تتنازع الاختصاصات بين هذه الجهات.

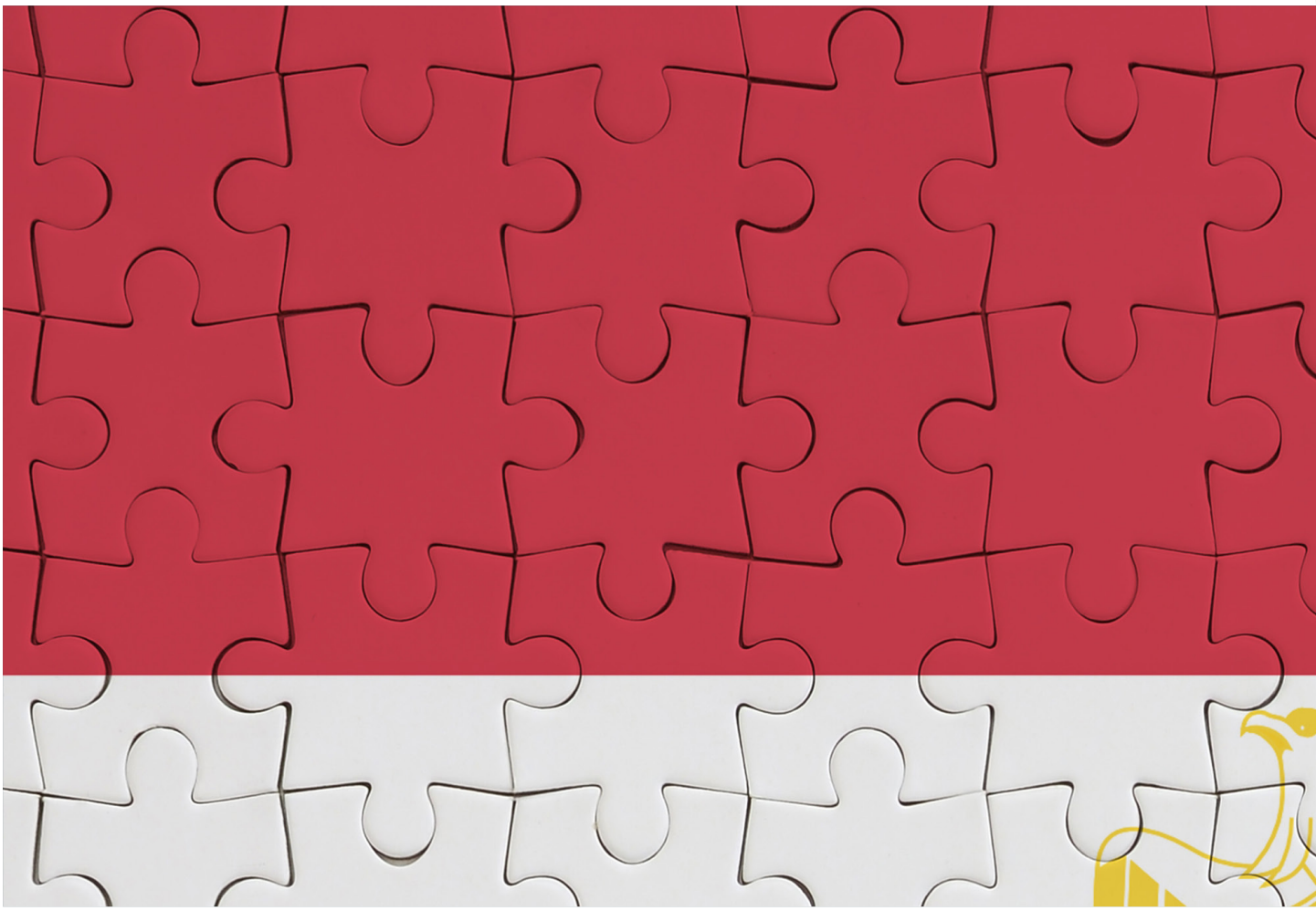

المحور الثالث: إصلاحات لتحسين بيئة الاستثمار ودفع تنافسية الاقتصاد المصري

(١٠ إجراءات إصلاحيَّة)

تستهدف الحكومة عددًا من الإصلاحات لتحسين بيئة الاستثمار ودفع تنافسية الاقتصاد المصري؛ منها إطلاق ووضع خطة تنفيذية لتفعيل استراتيجية الملكية الفكرية، وتفعيل دور جهاز حماية المنافسة في مراقبة تنفيذ حزم الإجراءات الاقتصادية، واستهداف الانتهاء من ٤٥ طلبًا للحصول على الرخصة الذهبية خلال الفترة القليلة القادمة، وضرورة العمل على البدء في تشغيل خطين ملاحيين منتظمين يربطان مصر بدول شرق وجنوب إفريقيا (دول الكوميسا) ودول شمال وغرب إفريقيا، وتتمثل الإجراءات التفصيلية فيما يلي:

١- **تطوير برنامج رد الأعباء التصديرية للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤** بما يسهم في نمو معدلات الصادرات المصرية، إلى جانب تعزيز دوره في تمكين المصدرين من الوفاء بالتزاماتهم، وهو ما سيكون له الأثر الإيجابي على تعظيم القدرات الإنتاجية للدولة في مختلف القطاعات، وكذا توسيع القاعدة التصديرية، مع أهمية التوافق مع مختلف المجالس التصديرية للوصول إلى برنامج متكامل لرد الأعباء التصديرية، على أن يبدأ تطبيقه من العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤، وتعتزم **الحكومة اعتبارًا من العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤، صرف دعم المصدرين في نفس عام التصدير**، على نحو يُساعد في توفير السيولة النقدية اللازمة لتعزيز الإنتاج المحلي.

٢- **استهداف تحويل ٥٠٪ من الاستثمارات العامة إلى "مشروعات خضراء" العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥،** من خلال القيام بتوقيع عدد من الشراكات مع مؤسسات التمويل وشركاء التنمية الدوليين، في إطار برنامج "نُوفي" للتوسع في استثمارات الطاقة والمياه والغذاء، إضافةً إلى مذكرات تفاهم لمشروعات الطاقة الخضراء بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس بقيمة ٨٣ مليار دولار، فضلًا على توقيع ٩ اتفاقيات إطارية لتطوير مشروعات ومرافق الأمونيا والهيدروجين الأخضر.

٣- **حرص مصر خلال الفترة المقبلة على إصدار سندات خضراء وزرقاء واجتماعية وسندات مستدامة وأخرى مرتبطة بتمكين المرأة**، وأيضًا إضافة فئات جديدة للمشروعات الخضراء ذات البعد الاجتماعي إلى محفظة مصر المستدامة اتساقًا مع الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠.

٤- **دراسة طرح مشروعات بالمشاركة مع القطاع الخاص بالتعاون مع الجهات المعنية** في مجالات متعددة، منها: قطاعات المياه والصرف الصحي والصناعي والنقل والصحة والطاقة والمخازن الاستراتيجية للسلع التموينية وأسواق الجملة، وكذلك دراسة إمكانية الشراكة مع القطاع الخاص في دعم وتشجيع مختلف أنواع الصناعات الغذائية، وتذليل المعوقات من أجل زيادة الصادرات والنفاذ إلى الأسواق العربية والإفريقية.

٥- **استهداف الانتهاء من ٤٥ طلبًا آخر للحصول على الرخصة الذهبية خلال الفترة القليلة القادمة**، وذلك

تشجيعًا لإقامة مثل هذه المشروعات في عدد من القطاعات المستهدفة، وتم الاتفاق مع مختلف الجهات المنوطة بإصدار الموافقات المطلوبة، كما تم التوافق على ألَّا يستغرق وقت الحصول على تلك الموافقات أكثر من أسبوع، وفي حال عدم الرد خلال هذه المدة، يعد ذلك بمثابة موافقة على الطلبات المقدمة لهم، وستسري هذه الإجراءات ليس فقط على الخطوات الخاصة بإنشاء المشروعات، بل تمتد لتشمل الخطوات الخاصة بالاستحواذ والدمج بين الشركات.

٦- **استهداف مبادرة خاصة بتأسيس شركة "المصريين في الخارج للاستثمار"**، بهدف أن يكون لأبناء الوطن في الخارج فرصة للاستثمار في بلدهم، وسيكون لهم الأولوية في المشروعات التي يتم تنفيذها في مختلف قطاعات الدولة، على أن يتم تقديم مختلف أشكال وصور الدعم من جانب الحكومة في هذا الشأن.

٧- **توجيه الحكومة بتشكيل مجموعة عمل تتولى دراسة ما تم طرحه من مقترحات تتعلق بالتوسع في إقامة المشروعات التي تعمل بنظام المناطق الحرة الخاصة**، وما ستتم إتاحته من تيسيرات ومحفزات لهذه المشروعات؛ نظرًا للعديد من العوائد الاقتصادية التي ستتحقق من إقامة تلك المشروعات، ومنها رفع عبء تكلفة المباني والإنشاءات التي ستقام داخل المنطقة الحرة الخاصة علاوةً على سرعة مزاولة تلك المشروعات للنشاط بمجرد الانتهاء من إجراءات التأسيس وصدور قرار مزاولة النشاط لها مما يعود بأثر إيجابي سريع على المؤشرات الاقتصادية، وزيادة رؤوس الأموال المستثمرة بالمناطق الحرة، وكذا زيادة التكاليف الاستثمارية للمشروعات بالمناطق الحرة، وزيادة مصادر النقد الأجنبي، وتنمية الصادرات الخارجية المصرية وتعزيز الوضع التنافسي لها بالأسواق الخارجية.

٨- **انعقاد المنتدى القومي للاستثمار خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٤؛ تأكيدًا لالتزام الدولة بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي واتخاذ إجراءات عملية**؛ من أجل تعزيز دور القطاع الخاص، ويهدف المنتدى إلى الترويج لمزايا وحوافز الاستثمار في مصر، وفرص الاستثمار الرئيسة في القطاعات والأنشطة الاقتصادية التي تتمتع فيها مصر بميزة تنافسية، ووضع مصر كمركز إقليمي للاستثمار والخدمات اللوجستية، وكذلك عقد شراكات بين الجهات الحكومية وممثلي القطاع الخاص، بما في ذلك الشركات متعددة الجنسيات، والمؤسسات المالية والبنوك الاستثمارية والصناديق السيادية العالمية.

٩- **مصر مستعدة لاستضافة "مركز عالمي لتوريد وتخزين الحبوب" بالتعاون مع المجتمع الدولي**، ومصر تتطلع لأن تكون عضوًا فاعلًا ومؤثرًا داخل تجمُع البريكس من أجل الإسهام في جهوده الرامية إلى إيجاد حلول عملية وفعّالة وقابلة للتنفيذ لمواجهة التحديات.

١٠- **ضرورة العمل على البدء في تشغيل خطين ملاحيين منتظمين يربطان مصر بدول شرق وجنوب إفريقيا (دول الكوميسا) ودول شمال وغرب إفريقيا**، لنقل السلع والمنتجات المختلفة مع الدول الإفريقية، من أجل دعم التبادل التجاري معها، وكذا زيادة الصادرات المصرية إليها.

ثانيًا:
رؤية المؤسسات الدولية للإصلاحات المصرية

ثانيًا: رؤية المؤسسات الدولية للإصلاحات المصرية

انعكست الإصلاحات العديدة التي تم تبنيها من قبل الحكومة المصرية مؤخرًا على الرؤية الإيجابية للمؤسسات الدولية لمسار الإصلاح الاقتصادي في مصر، والذي يتمحور حول تعزيز قدرة وصلابة الاقتصاد المصري على مواجهة الأزمات والمزيد من تمكين القطاع الخاص، وذلك على النحو التالي الذي يبرز شهادات المؤسسات الدولية ورؤيتها وفقًا لما تمت الإشادة به من المركز الإعلامي لمجلس الوزراء المصري سواء للإصلاحات الاقتصادية الممكنة للقطاع الخاص المنفذة خلال الفترة (مايو ٢٠٢٢- سبتمبر ٢٠٢٣) أو الاتجاهات المستقبلية للإصلاح التي تنوي الحكومة المصرية تبنيها.

١- الإصلاحات الهيكلية

- التزمت مصر بتنفيذ أجندتها للإصلاحات الهيكلية رغم التحديات المختلفة، كما أصدرت وثيقة سياسة ملكية الدولة لزيادة دور القطاع الخاص في الاقتصاد.

المصدر: صندوق النقد الدولي، يناير ٢٠٢٣[1].

٢- السياسات النقدية والمصرفية

- سياسة تحرير سعر الصرف نجحت في تحقيق تراكم لصافي الاحتياطي من النقد الأجنبي.

المصدر: بلومبرج وفايننشال تايمز، سبتمبر ٢٠٢٢.

- تساهم مرونة سعر الصرف في امتصاص الصدمات الخارجية، بما في ذلك التداعيات المستمرة للحرب، وإعادة بناء الاحتياطيات الأجنبية.

- استمر القطاع المصرفي في إظهار قدرته على الصمود؛ حيث أظهرت مؤشرات السلامة المالية اعتبارًا من يونيو ٢٠٢٢ قطاعًا مصرفيًا عالي السيولة، ومستويات ملائمة لرأس المال، ونسبة منخفضة من القروض المتعثرة.

المصدر: صندوق النقد الدولي، يناير ٢٠٢٣.

- توفر أسعار الفائدة المرتفعة والاعتماد على سندات الخزانة مصدرًا مستقرًا نسبيًا للربحية للبنوك المصرية، متوقعة تحقيق نمو قوي في القطاع المصرفي خلال السنوات العشر المقبلة، حيث يوجد مجال كبير للتوسع في الخدمات المصرفية، وهناك إمكانية كبيرة لتوسيع قاعدة المودعين بالبنوك.

المصدر: وكالة فيتش، يوليو ٢٠٢٣.

- القطاع المصرفي في مصر قادر على الصمود أمام الأزمات، ويتمتع بانخفاض في نسبة القروض إلى الودائع؛ مما يشير إلى استقرار القطاع ووفرة السيولة.

المصدر: البنك الدولي، يوليو ٢٠٢٣.

[1] تاريخ نشر الإشادة بالمركز الإعلامي لمجلس الوزراء المصري

- اتخذت مصر عدة إجراءات لإتاحة التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وزاد حجم الائتمان الموجه لتلك المشروعات على مستوى القطاع المصرفي.

المصدر: تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة، يوليو ٢٠٢٣.

- يتمتع القطاع المصرفي في مصر بسيولة محلية قوية، مع نسبة منخفضة للقروض إلى الودائع، وتتمتع الودائع داخل النظام المصرفي المصري بمعدل نمو مرتفع، كما أن قرارات البنوك بتقديم شهادات إيداع عالية العائد من المتوقع أن تزيد من الربحية.

المصدر: وكالة ستاندرد آند بورز، يوليو ٢٠٢٣.

- يتسم هيكل التمويل لدى البنوك المصرية بالاستقرار، إلى جانب سيولة وقائية كبيرة، فضلًا عن ربحية قوية وأداء مرن للقروض، وهي العوامل التي بمقدورها معًا موازنة المخاطر التي قد يواجهها القطاع المصرفي.

المصدر: وكالة موديز، يوليو ٢٠٢٣.

- ساعدت سنوات من التنظيم المالي الدقيق في إنشاء نظام مصرفي قوي في مصر حيث تميز بارتفاع معدلات كفاية رأس المال وانخفاض مستويات القروض المتعثرة، متجنبًا بعض أسوأ العواقب الاقتصادية للأزمات وعلى رأسها أزمة كورونا.

المصدر: مجموعة أكسفورد للأعمال، يوليو ٢٠٢٣.

- على الرغم من أن جائحة كورونا دفعت البنوك في العديد من الدول إلى إغلاق فروعها في جميع أنحاء العالم، فإن البنوك المصرية نجحت في تعزيز وجودها، كما أنه من المتوقع أن تصمد نسب رأس المال التنظيمي للبنوك المصرية لكونها مدعومة بتوليد رأس مال داخلي قوي على الرغم من التحديات الاقتصادية الراهنة.

المصدر: مجلة The Banker، يوليو ٢٠٢٣.

٣- العجز الكلي والدين الحكومي

- تعظيم الإيرادات والسيطرة على المصروفات ساهما في خفض مستويات العجز الكلي والدين الحكومي.

المصدر: صندوق النقد الدولي، سبتمبر ٢٠٢٢.

- انخفض عجز الميزان التجاري الجاري بشكل أكبر مما كان متوقعًا عام ٢٠٢٢/٢٠٢١؛ بسبب انخفاض الواردات غير النفطية وارتفاع الميزان البترولي بعد زيادة صادرات الغاز.

المصدر: صندوق النقد الدولي، يناير ٢٠٢٣.

٤- برنامج صندوق النقد الدولي

- يوجه فريق صندوق النقد الدولي الشكر إلى الدولة المصرية على مناقشاتهم الصريحة والبناءة بعد عقد فريق الصندوق والسلطات المصرية مناقشات مثمرة حول السياسات والإصلاحات الاقتصادية المزمع دعمها خلال الفترة المقبلة.
- حققت مصر وبرنامج الصندوق الهدف الأساسي المتمثل في الحفاظ على استقرار الاقتصاد خلال السنوات الماضية، وللمضي قدمًا هناك حاجة لإحراز تقدم حاسم بإصلاحات أعمق لتعزيز تنمية القطاع الخاص وتحسين الحوكمة.

المصدر: صندوق النقد الدولي، يوليو ٢٠٢٢.

- يهدف البرنامج لتنفيذ حزمة سياسات شاملة للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، وتمهيد الطريق للنمو المستدام بقيادة القطاع الخاص، ويساهم في تعزيز ثقة المستثمرين، والوصول إلى الأسواق بالمستوى المناسب لمصر للوفاء بالتزاماتها الخارجية.

المصدر: صندوق النقد الدولي، يناير ٢٠٢٣.

٥- الاستثمار الأجنبي المباشر

- تحسُّن إيرادات السياحة والاستثمار الأجنبي المباشر عام ٢٠٢٢، فضلًا عن الدعم الإقليمي والدولي لمصر، سيسمح لها بتغطية التزاماتها الخارجية.

المصدر: فيتش سوليوشنز (Fitch Solutions)، سبتمبر ٢٠٢٢.

- من المتوقع أن تزداد نسبة الاستثمارات الأجنبية من الناتج المحلي الإجمالي المصري بدءًا من العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ وحتى عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣.

المصدر: مجموعة البنك الدولي، سبتمبر ٢٠٢٢.

- صُنفت مصر كأكبر وجهة في العالم للمشروعات الضخمة خلال عام ٢٠٢٢، من حيث حجم استثمار رأس المال بفضل العديد من المشروعات واسعة النطاق في الهيدروجين الأخضر.
- احتلت مصر المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية في اجتذاب عدد الاستثمارات الضخمة (مشروعات تزيد قيمتها على مليار دولار)، حيث تمكنت مصر من اجتذاب ١٩ استثمارًا من مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام ٢٠٢٢، مقارنةً بنحو ٣,٥ مشروعات ضخمة سنويًّا بين عامي ٢٠١٣ و٢٠٢١، وأنشأت الاستثمارات الضخمة مشروعات للهيدروجين الأخضر معظمها في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس.
- اجتذبت مصر أكثر من ٩٦,٨ مليار دولار للمشروعات الضخمة من حيث استثمار رأس المال في عام ٢٠٢٢، وهو ما يقرب من ثلاثة أضعاف الرقم القياسي السابق (٣٤,٩ مليار دولار في عام ٢٠١٦).

- صُنفت مصر بأنها الوجهة الأولى للاستثمار الأجنبي المباشر كثيف رأس المال في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، والثانية على مستوى العالم في عام ٢٠٢٢، حيث ارتفع عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر بأكثر من ١٥٠٪ ليصل إلى ١٤٨ مشروعًا خلال عام ٢٠٢٢، باستثمارات رأسمالية تقدر بـ ١٠٧ مليارات دولار، ويمثل ذلك حصة سوقية تبلغ ٤١٪ في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، ويعزز هذا النمو العديد من المشروعات الضخمة التي تم الإعلان عنها في مجال الهيدروجين المتجدد.
- ستقوم مجموعة Acme Group ومقرها الهند ببناء مصنع للهيدروجين الأخضر بقيمة ١٣ مليار دولار في العين السخنة بمصر، وهي جزء من المنطقة الاقتصادية الخاصة بقناة السويس، وسينتج المصنع الذي سيتم بناؤه على مساحة ٤,٥ ملايين متر مربع نحو ٢,٢ مليار طن من الهيدروجين الأخضر سنويًا.
- تعتزم شركة Globeleq Generation ومقرها المملكة المتحدة بناء مركز لإنتاج الهيدروجين بقدرة ٣,٦ جيجاوات داخل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس في مصر، وسيتم تشغيل المركز بقدرة ٩ جيجاوات من طاقة الرياح والطاقة الشمسية داخل المنطقة، وسيقام مصنع إنتاج الوقود الأخضر بتكلفة ١١ مليار دولار على مساحة ١٠ ملايين متر مربع وبطاقة إنتاجية تبلغ مليوني طن سنويًا.

المصدر: شركة fDi Intelligence، ٢٠٢٣.

٦- تنمية قطاع الطاقة

- الجهود التي قامت بها مصر منذ ٢٠١٥ والاستثمارات الضخمة في قطاع الطاقة والطاقة المتجددة ستؤدي إلى زيادة أمن الطاقة والسماح للحكومة بتلبية احتياجات الأعداد الكبيرة من السكان.

المصدر: مجموعة أكسفورد للأعمال، فبراير ٢٠٢٣.

- تمتلك مصر احتياطات كبيرة من الغاز الطبيعي ستؤدي إلى زيادة مطردة بالاستثمارات الأجنبية، بجانب زيادة طاقات التكرير التي تسهم في الحد من حاجة مصر إلى استيراد المنتجات النفطية.

المصدر: وكالة فيتش، فبراير ٢٠٢٣.

- قامت مصر بتنفيذ عدد من الإصلاحات بقطاع الطاقة أدت إلى زيادة كبيرة في الاستثمارات التي عززت إنتاج الكهرباء على مدى السنوات الماضية، وضمنت استقرار الإمداد بجميع أنحاء البلاد.

المصدر: الوكالة الدولية للطاقة IEA، فبراير ٢٠٢٣.

- أدركت مصر الفرص التي يوفرها الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة باستراتيجيتها المتكاملة للطاقة المستدامة ٢٠٣٥، والتي تسعى من خلالها إلى ضمان أمن الطاقة واستقرارها واستدامتها، كما تعكس مشروعاتها للطاقة المتجددة عزمها على تحويل تلك الرؤية إلى حقيقة واقعية.
- حققت مصر تقدمًا ملحوظًا في تطوير سياسات وأطر تنظيمية فعَّالة؛ لتمكين وتوظيف مصادر الطاقة المتجددة، فضلًا عن اكتساب الخبرة في تنفيذ مجموعة كبيرة من المشروعات خاصةً المتعلقة بتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية والرياح.

المصدر: الوكالة الدولية للطاقة المتجددة IRENA، فبراير ٢٠٢٣.

- تسعى استراتيجية الطاقة المستدامة حتى عام ٢٠٣٥ إلى تنويع مصادر الطاقة وضمان أمن الطاقة واستدامتها، فضلًا عن دعم نمو مصادر الطاقة المتجددة بمشاركة جميع القطاعات، كما تطمح من خلال استراتيجيتها الحالية لأن تصبح نقطة محورية على خريطة الطاقة التي تربط بين قارات إفريقيا وآسيا وأوروبا.

المصدر: الوكالة الدولية للطاقة الذرية IAEA، فبراير ٢٠٢٣.

- ساهمت إصلاحات قطاع الطاقة في تعزيز الصادرات المصرية من الغاز الطبيعي، كما عززت من إمدادات القطاع الكهربائي.

المصدر: البنك الدولي، فبراير ٢٠٢٣.

- ستنتعش الصادرات المصرية من الغاز المسال بفضل إعادة تشغيل محطات الإسالة، والتي ستساعد مصر في أن تصبح مركزًا للتصدير إلى أوروبا.

المصدر: وكالة بلومبرج، فبراير ٢٠٢٣.

٧- تنمية سيناء

- تم تسجيل محطة بحر البقر في شبه جزيرة سيناء كأكبر محطة معالجة في العالم، حيث تقدم مصدرًا مهمًّا لمياه الري وحلًّا فعالًا لدعم الزراعة بمنطقة سيناء.

المصدر: موسوعة جينيس للأرقام القياسية، أبريل ٢٠٢٣.

- تعمل مصر على تطوير سيناء لتصبح مكانًا أكثر جاذبية للعيش والعمل، وشملت الجهود خلال السنوات الأخيرة محطات التحلية والمعالجة بما في ذلك محطة المحسمة التي حصلت على جائزة أفضل المشروعات العالمية عام ٢٠٢٠.

المصدر: Engineering News-Record، أبريل ٢٠٢٣.

- تعبر خطة التنمية للرويسات بمدينة شرم الشيخ، والتي تتم بالتعاون بين الأمم المتحدة والحكومة المصرية عن نهج التنمية المجتمعية لتنمية سيناء، والقائم على مؤشرات رئيسة لأهداف التنمية المستدامة، ومن شأن هذا التحول أن يجذب المستثمرين والسائحين.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة UN-HABITAT، أبريل ٢٠٢٣.

- منذ ٢٠١٤ تحسنت مصر بشكل كبير في التقييم العالمي لجودة الطرق من خلال توسيع شبكة الطرق القومية وتشييد الأنفاق والجسور خاصةً تلك التي أسهمت في ربط شبه جزيرة سيناء بباقي المحافظات.

المصدر: مجموعة أكسفورد للأعمال، أبريل ٢٠٢٣.

- استجابةً لأهداف الحكومة المصرية، تدعم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مشروعات التنمية في شمال سيناء، من خلال المبادرات المختلفة للتنمية وتحسين الوصول إلى خدمات الصرف الصحي والمياه النظيفة، وتحسين خدمات التغذية والصحة والتعليم.

المصدر: الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، أبريل ٢٠٢٣.

- يعد مشروع تنمية محور قناة السويس، والذي يقوم على تعظيم الاستفادة من إمكانات المنطقة وموانئها وإنشاء مناطق صناعية ولوجستية من أهم المشروعات القومية التي تنفذها مصر منذ عام ٢٠١٤، بالإضافة للأنفاق التي تربط سيناء بباقي أقاليم الدولة لتحويل مصر إلى مركز اقتصادي ولوجستي عالمي، والمشروع القومي لتنمية سيناء، والذي يشمل إقامة مدن سكنية وآلاف الوحدات السكنية في شبه جزيرة سيناء، وشبكة طرق ومناطق صناعية ومزارع سمكية.

المصدر: تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة، أبريل ٢٠٢٣.

- أشادت القيادة الأمريكية بجهود الرئيس السيسي لمواجهة العنف ومبادراته لتحسين ظروف الحرية الدينية في مصر، كما أعلنت الولايات المتحدة دعمها لبرامج التنمية المختلفة في شمال سيناء.

المصدر: اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية، أبريل ٢٠٢٣.

- تُشيد الأمم المتحدة بدور عمليات مكافحة الإرهاب التي نفذتها الحكومة المصرية في الحد من التنظيمات الإرهابية في مصر، وزادت من جهة أخرى الاستثمارات العامة في مجالات البنى التحتية والنقل والإسكان في سيناء.

المصدر: الأمم المتحدة، أبريل ٢٠٢٣.

- استمرت مصر بوضع خطط واسعة لتنمية بنيتها التحتية وركزت على المشروعات القومية بمنطقة سيناء بشكل خاص، كما تمكنت من توسيع خططها لتمكين قطاع السياحة خلال أزمة كورونا؛ مما انعكس إيجابيًّا على استقبال مطارات شرم الشيخ وطابا أعدادًا كبيرة من السياح.

المصدر: الإيكونومست، أبريل ٢٠٢٣.

٨- مواجهة مصر للأزمات المتلاحقة

- سيظل النمو الاقتصادي في مصر مدعومًا بصادرات الغاز المستفيدة من ارتفاع الأسعار العالمية.

المصدر: البنك الدولي، يونيو ٢٠٢٢.

- اتخذت مصر عدة إجراءات اقتصادية لمواجهة الأزمات المتلاحقة، وتمثل تلك الإجراءات خطوات جديرة بالترحيب بما تحققه من توسع في الحماية الاجتماعية الموجهة لمستحقيها وتطبيق مرونة حركة سعر الصرف.

المصدر: صندوق النقد الدولي، سبتمبر ٢٠٢٢.

- أثبت الاقتصاد المصري قدرته على الصمود أمام أزمة كوفيد-١٩، مدعومًا بالإصلاحات الاقتصادية الطموحة طيلة السنوات التي سبقت الأزمة.

المصدر: مجموعة أكسفورد للأعمال، سبتمبر ٢٠٢٢.

- نظرًا لما أظهرته مصر من صمود في مواجهة أزمة كوفيد-١٩، فإن آفاقها الاقتصادية إيجابية، ومن المتوقع انتعاش اقتصادها، كما أنه من المتوقع أن ينخفض العجز المالي وأن تستمر مصر في تحقيق فائض أولي.

المصدر: بنك التنمية الإفريقي، سبتمبر ٢٠٢٢.

- الاقتصاد المصري يحقق أعلى معدل نمو منذ ١٤ عامًا على الرغم من تداعيات الأزمة الروسية - الأوكرانية.

المصدر: صندوق النقد الدولي، سبتمبر ٢٠٢٢.

- تعرض الاقتصاد المصري لمجموعة من الصدمات العالمية، وأظهرت مصر مرونة في مواجهة جائحة كوفيد-١٩، تلك الأزمة الصحية التي أخرت تأثيرات الجهود المبذولة والإصلاحات الهيكلية التي تشتد إليها الحاجة الآن.
- رغم ارتفاع أسعار النفط والغذاء عالميا، تباطأ النمو بأقل من المتوقع في الربع الرابع عام ٢٠٢٢/٢٠٢١، مما يعكس قوة التصنيع وقطاعي النقل والاتصالات.
- الأزمة الروسية -الأوكرانية فرضت تحديات على الاقتصاد المصري، مما جعل مصر تتخذ إجراءات جريئة، منها: التحول إلى سعر الصرف المرن، وسياسة نقدية تهدف لخفض التضخم تدريجيًا.

المصدر: صندوق النقد الدولي، يناير ٢٠٢٣.

٩- الإجراءات المستقبلية

- صندوق النقد الدولي يتوقع أن تحقق مصر رابع أعلى معدل نمو وسط أهم الاقتصادات العالمية لعام ٢٠٢٣.

المصدر: صندوق النقد الدولي، يوليو ٢٠٢٢.

- الاقتصاد المصري يواصل تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومؤشراته تواصل التحسُّن لأعوام قادمة، مع توقعات إيجابية لأبرز مؤشرات الاقتصاد المصري خلال السنوات المقبلة رغم استمرار التحديات العالمية، وقد حققت مصر واحدة من أعلى معدلات النمو عالميا لعام ٢٠٢٢.

المصدر: صندوق النقد الدولي، أكتوبر ٢٠٢٢.

- نرى آفاق نمو مناسبة لمصر خلال الأعوام الثلاثة المقبلة، مدعومة بالتنفيذ المستمر للإصلاحات المالية والاقتصادية، إلى جانب الالتزام بتحقيق فائض أولي طموح.
- تعكس النظرة المستقبلية المستقرة توقعاتنا بالتزام مصر بالإصلاحات الاقتصادية واستقرارها، إلى جانب آفاق النمو المستقبلية المناسبة وانحسار الضغوط التضخمية تدريجيًا.
- نتوقع تعافيًا كبيرًا لقطاع السياحة المصري خلال عام ٢٠٢٣ مع زيادة عوائد السياحة، خاصةً بعد استضافة مصر مؤتمر المناخ COP27، إلى جانب المتحف المصري الكبير المقرر افتتاحه خلال العام الجاري.
- نؤكد تصنيف مصر الائتماني وحافظنا على النظرة المستقبلية المستقرة للاقتصاد المصري، نظرًا لقدرة مصر على تلبية التزاماتها الخارجية من خلال الدعم المالي متعدد الأطراف من الشركاء الدوليين، وفي إطار برنامج صندوق النقد الدولي الذي من شأنه أن يقلل من الاختلالات الهيكلية للاقتصاد وسيسهم مستقبلا في تخفيف الضغوط التضخمية بصورة تدريجية، إلى جانب توفير سيولة للعملات الأجنبية.

- سيكون قطاعا الطاقة والبناء محركين رئيسيين للنمو، إلى جانب قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتجارة الجملة والتجزئة والزراعة والصحة، كما سيسهم برنامج حياة كريمة الذي يهدف إلى تحسين مستويات المعيشة في المجتمعات الريفية في تطوير جودة البنية التحتية.
- رغم التأثير الإيجابي طويل المدى لتحرير سعر الصرف، فإنه يضيف إلى مستوى التضخم المرتفع حاليا في مصر جراء تداعيات الأزمة الروسية –الأوكرانية وتأثيراتها على الارتفاع الحاد لأسعار القمح والوقود، ومع ذلك نتوقع اعتدال مستويات التضخم المستقبلية مع دعم الحكومة للفئات الأكثر احتياجًا لتخفيف آثار تلك الأزمة.

المصدر: وكالة ستاندرد آند بورز، يناير ٢٠٢٣.

مرفق (١)
الموقف الإجمالي للإجراءات الإصلاحية لتشجيع القطاع الخاص
خلال الفترة (مايو ٢٠٢٢ - سبتمبر ٢٠٢٣)

م	الإجراءات	إجمالي عدد الإجراءات
	أولًا: الإجراءات المنفذة	
١	تعزيز مرونة سياسة وإصلاحات سعر الصرف	٦
٢	تعزيز المنافسة والحياد التنافسي	٩
٣	تشجيع القطاع الصناعي	٤٦
٤	دعم الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال	٤٠
٥	إصلاحات الأطر القانونية والتنظيمية والمؤسسية	٢٧
٦	تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة	١٦
	إجمالي الإجراءات المنفذة	**١٤٤**
	ثانيًا: الإجراءات المستقبلية	
١	الإجراءات الخاصة بتنفيذ الطروحات والتخارج وجذب استثمارات القطاع الخاص	٩
٢	الحوكمة والشفافية وتنظيم الأسواق	٨
٣	إصلاحات لتحسين بيئة الاستثمار ودفع تنافسية الاقتصاد المصري	١٠
	إجمالي الإجراءات المستقبلية	**٢٧**
	الإجمالي	**١٧١**

الحـــي الحكومـي – العاصمـة الإداريـة الجديـدة – مصـــر

رقم بريدي: ١١٥٨٢ ص.ب: ١٩١ مجلس الشعـب

تليفون: ٠٢٧٩٢٩٢٩٢(٢٠٢) فاكس: ٠٢٧٩٢٩٢٢٢(٢٠٢)

info@idsc.net.eg www.idsc.gov.eg

مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار